

العلاقة بين التحسين الإداري وجودة الأرباح "دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"

دكتورة / ريم محمد محمود عبد المنعم
مدرس المحاسبة بالمعهد العالى للعلوم الإدارية
بلبيس - شرقية

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين التحسين الإداري وجودة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية . ولتحقيق هذا الهدف ، اختبرت الدراسة العلاقة بين خمس آليات للتحسين الإداري وإدارة الأرباح . وتتضمن تلك الآليات : ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول ، فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه ، استقلالية مجلس الإدارة ، الملكية الإدارية ، والرافعة المالية . كما تم الاعتماد على الاستحقاقات الاختيارية لقياس إدارة الأرباح (كمقياس عكسي لجودة الأرباح) ، والتي تم تقديرها باستخدام نموذج (Jones) الأصلي . ومن أجل اختبار فروض الدراسة ، اعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ١٢٥ شركة مساهمة مصرية مقيدة ببورصة الأوراق المالية ، وتنتمي إلى ١١ قطاعاً اقتصادياً غير مالي في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٩ ، كما اعتمدت على تحليل الانحدار الخطى متعدد المتغيرات باستخدام نموذج الآثار الثابتة . وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول ، الملكية الإدارية وبين جودة الأرباح . كما توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة المديرين غير التنفيذيين داخل المجلس وجودة الأرباح . بينما توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة غير خطية بين الرافعة المالية (المديونية) وجودة الأرباح ، تأخذ شكل حرف U . في حين أخفقت الدراسة في التوصل إلى تأثير معنوي لفترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه على جودة الأرباح .

الكلمات الدالة : التحسين الإداري ، جودة الأرباح ، إدارة الأرباح .

The Relationship Between Managerial Entrenchment and Earnings Quality

Empirical Study on the Egyptian Listed Companies

Abstract

This study aims to examines the relationship between managerial entrenchment and earnings quality on the Egyptian Listed Companies. To achieve this objective, the study examined the relationship between five mechanisms of managerial entrenchment and earnings management. These mechanisms are : CEO duality, CEO tenure, board independence, managerial ownership, and financial leverage .In addition ,the discretionary accruals (as an inverse measure of earnings quality) were estimated using the original Jones model. In order to test the hypotheses, the study relied on a sample of 125 listed non-financial Egyptian companies, and covering different 11 sectors, during the period (2017 - 2019) , Fixed Effects Model (FEM) , regression model was adopted to test the research hypotheses. The study found a negative significant relationship between CEO duality, managerial ownership and earnings quality .The study also found a positive significant relationship between the percentage of non-executive directors on corporate board of directors and earnings quality. Furthermore the study found a nonlinear relationship between financial leverage and earnings quality, take the shape of the letter U. The study failed to find any significant impact for CEO tenure on earnings quality.

Key words : *Managerial Entrenchment , Earnings Quality , Earnings Management.*

١ - مقدمة الدراسة :

وفقاً لنظرية الوكالة ، فإن الفصل بين الملكية والإدارة يؤدي إلى حدوث تعارض في المصالح بين الملاك والإدارة ، أو ما يسمى بمشكلة الوكالة (Jensen and Meckling,1976). ويمثل التحصين الإداري (Managerial Entrenchment) أحد المظاهر البارزة لمشكلة الوكالة (Jensen and Ruback,1983) ، وذلك من خلال تبني المديرين استراتيجيات للتحصين الإداري يمكنهم من خلالها توسيع مساحتهم الخيارية ، وإعاقة أو إفسال آليات الرقابة المطبقة (أبو سالم وعلوان ، ٢٠١٨) ، مما يؤدي إلى سيطرة الإدارة وتحكمها في اتخاذ جميع القرارات واختيار السياسات الخاصة بها في الشركة ، والتي تساعد على تحقيق مصالحها الشخصية ، أو تخفيض حجم الجهد المبذول (Rodrigues and Antonio , 2011) . وبالتالي فإن التحصين الإداري يحدث عندما يكتسب المديرين قوة أو سلطة كبيرة تمكنهم من استغلال موارد الشركة في تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصالح الملاك (Weisbach , 1988).

ويعرف التحصين الإداري بأنه المدى الذي يستطيع عنده المديرون إفسال أو إسقاط قواعد العمل في إطار النطاق الكامل لحوكمة الشركات وآليات الرقابة ، وعدم التزامهم بهذه القواعد ، متضمنة المراقبة من قبل مجلس الإدارة ، التهديد بالفصل (العزل) أو الاستيلاء ، وحوافز الأداء القائمة على الأسهم أو المكافآت المبنية على الأداء (Berger et al , 1997) ، وهناك بعض المديرين يقومون بتحسين أنفسهم ضد الضغوط التي يمكن ان تمارس عليهم من قبل آليات الحوكمة الداخلية والخارجية . لذا ، يُنظر إلى التحصين الإداري على أنه موقف يتسم بامتلاك المديرين لقوة وسلطة أكبر مقارنة بأصحاب المصالح الآخرين في الشركة (عيفي، ٢٠١٧، Rodrigues and Antonio,2011) .

إنه من الصعب ، إن لم يكن من المستحيل على الملاك متابعة أداء الإدارة وقراراتها بصفة دائمة ، لذلك فإنهم يتجهون إلى مصادر للمعلومات تساعد في تقييم أداء الإدارة . وتعتبر القوائم المالية هي المصدر الأول والرئيسي لهذه المعلومات ، حيث أنها تعبر عن قياس مالي لنتائج أعمال الشركة . ومن ثم فإن الصورة المقرر عنها في القوائم المالية

تخضع لجميع حدود وقصور عمليات القياس المحاسبي وطرق المعالجة المحاسبية . أى ان الأرقام الظاهرة فى القوائم المالية هى دالة للطرق المحاسبية التى تطبقها الإدارة المعدة للقوائم المالية . كما تتمتع الإدارة بدرجة كبيرة نسبيا من المرونة المحاسبية ، ولديها إمكانية الاختيار من بين طرق محاسبية بديلة لمعالجة نفس البند ، حيث أن هذه البدائل جميعها مقبولة قبولاً عاماً (أبو العز ، ٢٠١٣) .

وفى عالم مثالى فقط ، يستطيع مستخدمى القوائم المالية أن يركزوا على الرقم الأخير فى هذه القوائم ، أى صافى الربح وإجمالى الأصول وإجمالى الخصوم وحقوق الملكية . وبطبيعة الحال ، فإن هذه الصورة المثالية أبعد ما تكون عن الواقع العملى ، نظراً لأن التقرير المالى عن الأحداث الاقتصادية يتم على أساس انتقائى من خلال النظام المحاسبى ، إضافة إلى استخدام طرق وتقديرات محاسبية مختلفة فى إطار محاسبة الاستحقاق . فالقوائم المالية غير قابلة للمقارنة من فترة لأخرى ، ومن شركة لأخرى ، كما أنها لا تعكس باستمرار وبشكل تام الوضع الاقتصادى الحقيقى للشركة ، حيث لا تتطابق الصورة المسجلة محاسبياً مع الأحداث الاقتصادية الحقيقية بشكل مستمر وتام . لذا ، فإن القوائم المالية تقدم على أفضل تقدير صورة تقريبية فقط لواقع الشركة الاقتصادى (أبو العز ، ٢٠١٣) .

وعلى الرغم من أن الأرباح المحاسبية المقررة (المفصح عنها) يجب أن تعكس بشكل محكم الواقع الاقتصادى لنشاط الشركة على مدار فترة إعداد القوائم المالية ، حتى يتمكن أصحاب المصالح كالملاك والمقرضين والمستثمرين من تقييم أداء الشركة على نحو مناسب (عفيفى ، ٢٠١١) ، إلا أن تصور الإدارة لحقيقة الأوضاع الاقتصادية فى الشركة قد يخضع لكثير من مخاطر التفسير ، فضلاً عن دوافعها الشخصية ، والظروف والضغوط التى تعمل تحت وطأتها ، مما قد يجعل من الصورة التى تعكسها فى تقاريرها المالية غير مطابقة للحقيقة الاقتصادية ، ولا تتسم بالموضوعية والحياد والمصداقية (أبو العز ، ٢٠١٣) . لذا ، يطلق على الدرجة التى تعكس بها الأرباح المقررة (المفصح عنها) مستوى جودة الأرباح (عفيفى ، ٢٠١١) .

ان الاعتماد على رقم الربح المفصح عنه بالتقارير المالية ، كأرقام مطلقة دون الأخذ في

الاعتبار ما قد يؤثر عليه من عوامل تؤدي إلى تخفيض مستوى جودة الأرباح كإدارة الأرباح وارتفاع نسبة المستحقات فيها، يؤدي إلى اتخاذ قرارات لا تتسم بالعقلانية ، وإدارة غير مناسبة لثروة المساهمين ، وذلك لتركيز الإدارة على كمية الأرباح دون التركيز على جودتها (عباس وآخرون ، ٢٠١٨، Chan et al,2006) . ولقد أشار (Sloan,1996) إلى أن انخفاض نسبة المستحقات في الأرباح هي دليل على جودتها ، حيث أن جودة الأرباح تعني استمرارية التدفقات النقدية أكثر من استمرارية المستحقات . وتمثل جودة الأرباح في مدى تعبير الأرباح التي تعلنها الشركة بصدق وعدالة عن الأرباح الحقيقية للشركة، أى أن أرباح الشركة المنشورة ذات وجود نقدي ملموس وتخلو من المبالغات أو الأرقام الاحتمالية (قراقيش ، ٢٠٠٩ ، Schipper and Vincent, 2003, Penman, 2003) . كما تشير بعض الدراسات مثل (الشريف ، ٢٠٠٨ ، Jenkins et al ,2004, Francis et al ,2002, Dechow&Dichev) إلى جودة الأرباح بخلوها من ممارسات إدارة الأرباح، فكلما انخفضت نسبة الاستحقاقات الاختيارية في الأرباح ارتفع مستوى جودتها . وبالتالي فإن خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح - من قبل إدارة الشركة - يعد أحد المقاييس المستخدمة لقياس وتحديد جودة الأرباح ، حيث تستخدم نسبة الاستحقاقات الاختيارية المستخرجة من الاستحقاقات الكلية للتوصل إلى وجود أو عدم وجود إدارة أرباح، ومن ثم فإذا كانت الأرباح خالية من وجود ما يدل على انه تم إدارتها فان ذلك يشير إلى مستوى جيد لجودة الأرباح .

٢ - مشكلة الدراسة :

يمثل التحسين الإداري أحد المظاهر البارزة لمشكلة تعارض المصالح بين الإدارة والملاك (Jensen and Ruback,1983) . ويعرف التحسين الإداري بأنه موقف يحدث عندما يمتلك المديرون قوة كافية لفرض قراراتهم وسيطرتهم على الشركة (Rodrigues and Antonio , 2011) . وقد بينت الأدبيات في هذا المجال على سبيل المثال : (Hu and Kumar,2004 , Kang et al , 2006 , Kumar and) (Rabinoritch , 2013) أن المديرين المتحسين من المتوقع أن يختاروا سياسات مالية

واستثمارية لا تحقق مصالح الملاك في الشركة . فضلا عن ذلك ، فإن هناك أدلة على أن التحصين الإداري على علاقة سالبة بالأداء المالي والتشغيلي (1999) (Core et al) . وعلى نحو مماثل يرى كل من (Jensen,1993,Pige,1998,Bebchuk) et al (2009) ، أن تحصين الإدارة غير مفيد ويكون ضد مصالح الملاك ، وأن المديرين يقومون بتحسين أنفسهم من أجل تحقيق أهدافهم ومنافعهم الخاصة بما يضر بمصالح الملاك . كما وجدت دراسة (Banko et al , 2013) أن التحصين الإداري يمكن أن يؤثر على مستوى إدارة الأرباح ، ربما بإدارة الأرباح لأعلى بهدف المبالغة في الأداء المالي ، والذي في المقابل سوف يؤدي إلى زيادة المكافأة ، وأن المديرين المتحصنين من المتوقع أن يشاركوا أكثر في ممارسات إدارة الأرباح ، مثل الاستحقاقات الاختيارية ، وذلك لتحقيق أهداف قصيرة الأجل .

وعلى الرغم من أن تحصين الإدارة يعد مظهراً لمشكلة الوكالة وتعارض المصالح، إلا أن هناك تدفقاً آخر في الأدب المحاسبي يرى أن التحصين الإداري يعد مظهراً لتقارب المصالح بين الإدارة والملاك ، وأن التحصين الإداري يمكن أن يحقق منافع عديدة للملاك ، وذلك من خلال تخفيض المدى الذي يمكن لتهديد طرف معادي أن يشوه الاستثمارات في المشروعات طويلة الأجل ، من خلال السماح للمديرين بأن يستخلصوا علاوات استحواذ في عمليات التفاوض (Stolz , 1988 , Bebhuk) (and Stole , 1993 , Baulkaran , 2014 . ويرى كل من (Wilcox , 2002 , Faleye , 2007) أن الانتخابات المتتالية للمديرين يعتبر أحد آليات التحصين الإداري ، والتي تشجع على استقلالية مجلس الإدارة من خلال تخفيض التهديد الذي يرفضه مدير ما بالخضوع بعدم إعادة ترشيحه كل سنة .

كما يرى (Charreaux and Desbrieres,1998) أن التحصين الإداري مفيد ، وليس من الضروري أن ينظر له على أنه ضد مصالح الملاك . ويمكن للتحصين الإداري أن يكون مفيداً إذا كان قادراً على :

- خلق قيمة للشركة (Paquerot , 1996)

- جنب خسائر كبيرة فى الأجلين القصير والمتوسط (Alexandre and) Paquerot (2000 ,).
- توفير شبكات حيوية من العلاقات للشركة ، وذلك لضمان استمرارها وتطورها (Pige , 1998)
- وقد أوضح كل من (Rodrigues and Antonio, 2011,Paquerot , 1996) أن التحسين الإداري يتم على ثلاث مراحل ، وهى :-
 - وضع خطة لتمكين الإدارة العليا .
 - تخفيض آليات الرقابة (الداخلية أو الخارجية)
 - استخدام القوة أو السلطة.
- كما أوضح (Di Meo ,2011) أن المديرين المتحسين يتلاعبون بالأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية والأنشطة الحقيقية بدرجة منخفضة . من ناحية أخرى ، ربما يمارس المديرون المتحسون التلاعب فى الأرباح فى ظل ضغوط السوق للسعى نحو تضليل السوق عن قيمة الشركة فى الأجل القصير ، حيث يؤدي التلاعب فى الاستحقاقات الاختيارية إلى زيادة قيمة السهم الحالية ، وتأثير محاسبي معاكس فى الفترات التالية . لذلك ، فإن التحسين الإداري غير العادل يمكن أن يدفع الإدارة الى التدخل فى إدارة الأرباح بهدف التأثير على صافي الربح ، ومن ثم جودة الأرباح . وبالتالي فإن التفاعل بين التحسين الإداري وإدارة الأرباح سوف يؤثر على جودة الأرباح ، حيث أن ادارة الأرباح تعتبر مقياس عكسى لجودة الارباح .

ان توافر فهما أفضل للعلاقة بين التحسين الإداري ، ومستوى إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة الأرباح ، يعد ذو أهمية بالغة وكبيرة على المستويين النظرى والاختباري ، وفى ضوء التناقض الواضح فى النتائج بشأن تحليل وتفسير العلاقة بين التحسين الإداري وجودة الأرباح ، وما هو متوفر من أدبيات سابقة لأثر التحسين الإداري على مستوى إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة الأرباح ، يتضح أن هذا الموضوع يعد مجالاً خصباً يحتاج لمزيد من البحث والدراسة ، وأن هناك العديد من التساؤلات الهامة لا تتطوى على إجابات كافية ، على وجه الخصوص ما إذا كانت المستويات المختلفة لإدارة الأرباح

- يمكن أن تضيف رؤية للتحقق من الآثار الاقتصادية للتحسين الإداري عليها . بذلك تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة على التساؤلات التالية :
- هل هناك علاقة بين التحسين الإداري وإدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة الأرباح ؟ وماهى طبيعة هذه العلاقة.
 - ما هو تأثير التحسين الإداري على جودة الأرباح فى الشركات المساهمة المصرية.

٣- هدف الدراسة:

فى ضوء مشكلة الدراسة يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة فى دراسة العلاقة بين التحسين الإداري وجودة الأرباح فى الشركات المساهمة المصرية .

٤- أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الحالية إلى عدة اعتبارات لعل من أهمها ما يلي :

- الحاجة الماسة لدراسة منهجية تستهدف التعرف على طبيعة العلاقة بين التحسين الإداري وجودة الأرباح فى الشركات المساهمة المصرية ، خاصة فى ظل ندرة الدراسات السابقة فى حدود علم الباحثة - التى تم إجراؤها فى البيئة المصرية للتحقق من طبيعة هذه العلاقة .
- توفر نتائج الدراسة الحالية رؤى حيوية ومعلومات مهمة للمستثمرين ومديري التمويل بشأن استراتيجيات تنويع محافظهم الاستثمارية فى اختيارهم للشركات المصرية للاستثمار فيها .
- تناقض نتائج الدراسات السابقة عن العلاقة بين التحسين الإداري وجودة الأرباح ، مما يعنى الحاجة الملحة فى القيام بدراسة العلاقة بين التحسين الإداري وجودة الأرباح فى البيئة المصرية ، وذلك للتحرى والتقصى عن طبيعة تلك العلاقة .
- تمثل الدراسة الحالية مساهمة فى الأدبيات المتعلقة بمفهوم التحسين الإداري ، حيث أنه على الرغم من أن مفهوم التحسين الإداري ينتمى إلى مجال حوكمة الشركات ، إلا أن هذا المفهوم تم التعرض إليه بشكل محدود من قبل الأدبيات السابقة ، وهو ما يضيف المزيد من الأهمية على الدراسة الحالية .

٥- آليات التحسين الإداري وعلاقته بجودة الأرباح

تعرض الباحثة في هذا الجزء من الدراسة إلى آليات التحسين الإداري ، وذلك من خلال التطرق لخمس آليات للتحسين الإداري ينطوي كل منها على ارتباطات محتملة بالتحسين الإداري كأحد المفاهيم الحديثة نسبياً ، وأيضاً علاقته بجودة الأرباح. حيث يهدف هذا القسم إلى توفير التأسيس النظري للتأثير المحتمل للتحسين الإداري على جودة الأرباح.

١/٥ آليات التحسين الإداري

تظهر الانتهازية الإدارية نتيجة تمتع الإدارة بقوة اختيارية تستند إلى خلل في آليات الرقابة المطبقة . وبالتالي فإن التحسين الإداري ينشأ عن رغبة وميل الإدارة إلى التحرر من رقابة الملاك من أجل تحقيق منافع شخصية أكثر (Pige , 1998) . ويرى (Williamson , 1985) أن نشأة التحسين الإداري تقوم على السلوك الانتهازي للمديرين ، ويؤيد ذلك الرأي (Jensen , 1993) ، حيث يرى أن تحسين الإدارة يكون ضد مصالح الملاك وفاعلية المنشأة . وبالتالي فإن التحسين الإداري يسمح للمديرين بالسعي نحو تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح الملاك . وهناك آليات للتحسين الإداري ينطوي كل منها على ارتباطات محتملة بالتحسين الإداري تتمثل فيما يلي :

■ ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول (CEO Duality)

يقصد بازدواجية دور المدير التنفيذي الأول ، هو الجمع بين منصبى رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأول (العضو المنتدب) من قبل ذات الشخص ، وبالتالي تتركز السلطة في يد شخص واحد ، مما يعيق ويقيد من استقلالية وفاعلية مجلس الإدارة ، ويجعل الدور الرقابى للمجلس غير فعال (Mallette and Fowle , 2008, Dorata and Petra , 1992) ، اتساقاً مع ذلك ، تشير العديد من الدراسات السابقة مثل : (Jensen , 1983 , Fama and Jensen , 1983 , Demsetz , 1983 , Weisbach , 1988 , Lai , 2009 , 1993) إلى أن تقلد المدير التنفيذي الأول لمنصب رئيس مجلس الإدارة يجعله أكثر قدرة على السيطرة على مجلس الإدارة ، والتأثير على جميع قراراته بالشكل الذى يتناسب ويتواءم مع مصالحه الشخصية ، كما

تعد الازدواجية مؤشراً على عدم الفصل بين إدارة القرار ورقابة القرار، الأمر الذي يخفض من إمكانية قيام مجلس الإدارة بالدور المنوط به بشأن الإشراف والتوجيه والرقابة على تصرفات الإدارة التنفيذية للشركة . ولقد أشار (Lee et al , 2012) إلى أن ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول تزيد من قوته وتحصينه ، أى تمثل تحصيناً أكبر للمدير التنفيذي الأول ، حيث أن الازدواجية تؤسس لتحصينه من خلال تخفيض مراقبة وفاعلية مجلس الإدارة ، وعدم الفصل بين إدارة القرار ورقابة القرار (Fama and Jensen , 1983)

■ فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه (CEO Tenure)

يرتبط التحصين الإداري ارتباطاً إيجابياً بفترة بقاء المدير التنفيذي الأول في وظيفته ، حيث كلما طالت فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في وظيفته ، كما كان أكثر تحصيناً (Boone et al , 2007, Ryan et al , 2007, Zheng , 2010) ، وذلك نتيجة لعدة أسباب أهمها : أن المدير التنفيذي الأول الذى يشغل منصبه لفترة طويلة يكون ملماً وعلى دراية كبيرة بجميع المعلومات الداخلية والحساسة فى الشركة ، والتي تساعد فى السيطرة على جميع الأمور داخل الشركة ، والتحكم فى خطط مجلس الإدارة وقراراته . كما أن بقاء المدير التنفيذي الأول فى منصبه لفترة طويلة تجعله قادراً على التحكم فى تشكيل مجلس إدارة الشركة واختيار أعضائه وإقامة تحالفات (Cook and Burress , 2013) (Hill and Phan , 1991) ، وبالتالي فإن بقاء المدير التنفيذي الأول فى منصبه لفترة طويلة تمنحه الفرصة فى زيادة قوته وسلطته ونفوذه وتجعله أكثر تحصيناً .

ولقد شدد دليل حوكمة الشركات المصرى الصادر فى ٢٠١١ على أنه لا يجب أن تتجاوز مدة التعاقد الواحدة لعضو مجلس الإدارة التنفيذى أكثر من ثلاث سنوات ، ما لم يكن ذلك لأسباب واضحة ومحددة يتم الإفصاح عنها فى الجمعية العامة للشركة ويجوز تجديد التعاقد لمدة أو مدد أخرى (فقرة ١٧ ، ٢ ، ٥) مما يشير إلى أهمية عدم بقاء المدير التنفيذي الأول فى وظيفته لفترة طويلة ، وبالتالي إذا زادت فترة إشغال المنصب من قبل المدير التنفيذي الأول لأكثر من ثلاث سنوات ، فإن ذلك يمثل تحصيناً أكثر للمدير التنفيذي الأول .

■ استقلالية مجلس الإدارة Board Independence

يعد تكوين مجلس الإدارة من الأمور الهامة التي يمكن أن تقود إلى فرص لتحسين إداري أكبر (عفيفي ، ٢٠١٧) . فقد أصبح ينظر إلى استقلالية مجلس الإدارة على أنها أحد آليات التحصين الإداري ، حيث يؤدي انخفاض استقلالية مجلس الإدارة إلى ارتفاع احتمالات التحصين الإداري ، وذلك انطلاقاً من أن انخفاض استقلالية مجلس الإدارة (انخفاض عدد المديرين غير التنفيذيين) سوف يعطي الفرصة للمديرين التنفيذيين (الداخليين) إلى سيطرتهم على مجريات الأمور داخل مجلس الإدارة . الأمر الذي يمثل تحصيناً أكثر لمجلس الإدارة . وبالتالي فإن ارتفاع عدد المديرين غير التنفيذيين (الخارجين) داخل المجلس يضمن استقلالية المجلس عن الإدارة التنفيذية للشركة ، حيث أصبح ينظر إلى المديرين غير التنفيذيين في مجلس الإدارة على اعتبارهم آلية أساسية من آليات الرقابة الداخلية (أبو سالم وعلوان ، ٢٠١٨ ، Fama and Fama , 1980 , Jensen , 1983,) .

■ الملكية الإدارية Managerial Ownership

تعتبر الملكية الإدارية مؤشراً للسلطة الإدارية ، وذلك في ظل قوة المدير لتحقيق منافع من المحتمل أن تزيد عندما ترتفع نسبة الملكية الإدارية (عفيفي ، ٢٠١٧) ، كما تؤدي الملكية الإدارية المرتفعة إلى زيادة تحصين المديرين في مراكزهم داخل الشركة ، وإتاحة قدر أكبر من التحكم والسيطرة ، مما يتيح للمديرين فرصة أكبر للعمل بانتهازية وتحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح الملاك ، وتقليل فاعلية أدوات الرقابة الخارجية والداخلية في الشركة

(Denis et al , 1997 , Morck et al , 1988 , Stulz , 1988) .

ولقد أشار (Morck et al , 1988) إلى أن المديرين يتحصنون إدارياً عندما يكتسبوا سلطة كبيرة من خلال ارتفاع ملكية المديرين في أسهم الشركة ، والتي تمكنهم من استغلال موارد الشركة في تحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصالح المساهمين ، وأن التحصين الإداري يساعد المديرين على امتلاك قوة تصويتية مرتفعة تضمن وظيفتهم في الشركة بمرتببات مرتفعة .

■ الرافعة المالية (المديونية) Leverage

بات يُنظر إلى مستوى المديونية على أنها أحد آليات التحصين الإداري ، حيث يؤدي انخفاض مستوى المديونية إلى ارتفاع احتمالات التحصين الإداري ، وذلك انطلاقاً من أن ارتفاع مستوى المديونية سيدفع المقرضين نحو فرض المزيد من الإجراءات الرقابية على إدارة الشركات المقترضة ، وذلك من خلال ما تتضمنه عقود المديونية من اشتراطات وتعهدات (أبو سالم وعلوان ، ٢٠١٨) . وبالتالي فإن المديرين المتحصنون يفضلون الاعتماد على التمويل الداخلي وعدم الاعتماد على التمويل الخارجي (الديون) ، وذلك لحماية أنفسهم من التعرض للرقابة من قبل مصادر التمويل الخارجي ، وعدم تقييدهم بالإجراءات الرقابية التي تفرضها عليهم المنشآت المقرضة ، الأمر الذي من شأنه يمثل تحصيماً أكثر للمديرين .

٢/٥ التحصين الإداري وعلاقته بجودة الأرباح

يشير (Zhao and Chen , 2008) إلى أن هناك وجهتي نظر متعارضتين عن تفضيلات المديرين المتحصنين، وهما :

- وجهة نظر الاستيلاء (Expropriation View) ، حيث أن التحصين الإداري يزيد من احتمال استيلاء المديرين على ثروة الملاك .
- وجهة نظر الحياة الهادئة (Quiet Life View) ، حيث يتجنب المديرين المتحصنون الأنشطة التي تنطوي على قرارات صعبة ومجهود مكاف ، وأن المديرين يفضلون التمتع بحياة هادئة إذا توافرت لهم الحماية من تهديدات العزل (الفصل) والاستيلاء .

وإذا لم يكن المديرين محصنين ، فإنه من المحتمل أن يقوموا بتقديم أدلة غير حقيقية تساعد على الاحتفاظ بأماكنهم ، حتى إذا كان هذا الدليل على حساب الأرباح في المستقبل ، حيث أن من المتوقع أن يشوه المديرين رقم صافي الربح والمعلومات من خلال التلاعب في الاستحقاقات الاختيارية ، وذلك على حساب الأرباح في الأجل الطويل (Hermalin and Weisbach , 2009) . الأمر الذي من شأنه يمكن أن يؤثر سلباً على جودة الأرباح .

ويرى (Shuto and Takada, 2010) أن التأثير التحصيني للإدارة يحتمل حدوثه عند المستويات المتوسطة من ملكية الإدارة في أسهم الشركة ، نظراً لأن امتلاك المديرين لنسبة كبيرة من الأسهم (أكثر من ٥٠% من أسهم الشركة) يوفر لهم الأمان الوظيفي والحماية ضد خطر العزل (الفصل) من مناصبهم ، فضلاً عن أنهم سيفقدون الرغبة في الحصول على أى قدر إضافي من أسهم الشركة . بينما في حالة عدم استحواد المديرين على نسبة كبيرة من أسهم الشركة وامتلاكهم لنسبة صغيرة ، فإن ذلك يقفهم القوة والسيطرة والتحكم في جميع أمور الشركة ، مما يهدد أمانهم الوظيفي ، ولا يدفعهم إلى امتلاك أى قدر إضافي من هذه الأسهم . كما أشار (Morc et al , 1988) أن التحصين الإداري الممثل في تزايد الملكية الإدارية من الممكن أن يقود إلى تزايد السلوك الانتهازي للإدارة متمثلاً في تزايد حجم الاستحقاقات الاختيارية للشركة . وهو ما أكدت عليه دراسة (Al-Fayoumi et al) , 2010 .

كما أكد (Garcia-Sanchez et al , 2020) على أن التحصين الإداري يؤثر إيجابياً على ممارسات إدارة الأرباح ، وأن المديرين المتحصنين يكونون أكثر عرضة للانخراط في ممارسات إدارة الأرباح التي تضر بالمساهمين . وذلك ما أكد عليه أيضاً (Fagbemi et al , 2020) .

وعلى الرغم من أن التحصين الإداري يعتبر إشارة إلى ضعف الرقابة والحوكمة ، إلا أن (Di Meo , 2011) أشار إلى أن المديرين المتحصنين يندمجوا أقل في إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية والأنشطة الحقيقية ، مما ينعكس ذلك إيجابياً على جودة الأرباح. كما أظهرت دراسة (Di Mea et al , 2017) أن المديرين الأكثر تحصناً هم أقل احتمالية للانخراط في الاستخدام الانتهازي للأرباح التي تضر بالمساهمين، وفي التلاعب بالأنشطة الحقيقية ، ويديروا الأرباح بكفاءة وفعالية لإفادة المساهمين . وذلك ما رآه (Mahdi et al, 2018) من أن التحصين الإداري وسيلة جيدة لتقليل التلاعب بالأرباح والحد من ممارسات إدارة الأرباح . كما أكدت دراسة (Valiyan et al , 2019) على أن التحصين الإداري يؤدي إلى كبح الانتهازية الإدارية لممارسات إدارة الأرباح ، وتقيد السلوك الانتهازي لإدارة الأرباح . حيث أن التحصين

الإداري يقود المديرين إلى متابعة وتحقيق الأهداف طويلة الأجل ، من خلال الاستثمار في المشروعات المجدية والمربحة ، ووضع الخطط الاستراتيجية الناجحة ، مما يؤدي إلى زيادة ثروة المساهمين وتعظيم قيمة الشركة ، بدلاً من متابعة وتحقيق الأهداف قصيرة الأجل ، من خلال التلاعب بالأرباح وإدارتها بطريقة سيئة تضر بمصلحة المساهمين . وبالتالي فإن التحسين الإداري يؤدي إلى انتهاج المديرين سلوك إداري سليم في ممارسات إدارة الأرباح .

وبعد الانتهاء من توفير الأساس النظري لآليات التحسين الإداري والعلاقة بين التحسين الإداري وجودة الأرباح ، والتأثير المحتمل للتحسين الإداري على جودة الأرباح ، تقوم الباحثة في الجزء التالي من الدراسة بعرض الدراسات السابقة على المستوى الاختباري عن تلك العلاقة ، بما يسهم في تطوير فروض الدراسة الحالية .

٦- الدراسات السابقة وتطوير فروض الدراسة

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى دعم الدراسة التحليلية التي تم تناولها في الجزء السابق من الدراسة بعدد من الدراسات الاختبارية التي تم إجراؤها بهدف التحقق من تأثير آليات التحسين الإداري على جودة الأرباح ، بما يسهم في تطوير فروض الدراسة الحالية .

١/٦ ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول

يعد التناقض أو التعارض هو السمة الأساسية التي تكتنف نتائج الدراسات السابقة التي تم إجراؤها بهدف التحقق من طبيعة العلاقة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول وجودة الأرباح . فمن ناحية ، توصلت دراسة (صيام ، ٢٠١٤) إلى وجود علاقة طردية بين الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأول وجودة الأرباح ، أي وجود علاقة سالبة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول وجودة الأرباح ، وذلك على عينة مكونة من ١٢ شركة صناعية فلسطينية ، خلال الفترة من ٢٠٠٨ حتى ٢٠١٣ ، واستخدمت الدراسة الاستحقاقات الإجمالية في قياس جودة الأرباح . وعلى عينة قوامها ٧٨ شركة مساهمة مصرية ، خلصت دراسة (عفيفي ، ٢٠١٤) إلى وجود علاقة طردية بين الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وجودة الأرباح في إطار

قياسها وفقاً للاستحقاقات الاختيارية وفقاً لنموذج (Jones,1991). أى وجود علاقة سالبة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول وجودة الأرباح. وتوفر تلك النتائج دليلاً على أن لازدواجية دور المدير التنفيذي الأول أثر سلبي على جودة الأرباح ، كما أن ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول تعد إشارة على غياب ادارة القرار ورقابة القرار. وأن الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الأول يدعم من استقلالية مجلس الادارة عن الادارة التنفيذية للشركة ، ويزيد من فاعليته وقدرته على أداء دوره بشأن مراقبة قرارات وتصرفات الادارة التنفيذية ، والحد من التصرفات الانتهازية للإدارة في ممارسات ادارة الأرباح. وهو الأمر الذي يقود إلى ارتفاع جودة الأرباح بفضل كفاءة عملية الرقابة .

ومن ناحية أخرى ، توصلت دراسة (أبو سالم ، ٢٠١٢) إلى وجود علاقة سالبة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول والقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية ، وذلك على عينة من الشركات المساهمة المصرية تتألف من ١٠٤ شركة تنتمي إلى ١١ قطاعاً اقتصادياً مختلفاً ، وذلك عن عام مالي كامل ينتهي في ٢٠٠٩ . وهى ذات النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Di Mea et al ,2017) ، والتي تم اجراؤها على عينة من الشركات الأمريكية ، خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٢ - ٢٠١١ . وعلى نحو مماثل توصلت دراسة (Mahdi et al,2018) إلى وجود علاقة سالبة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول وادارة الأرباح المقاسة وفقاً لنموذج (Jones,1991) ، مما يؤثر ايجابياً على جودة الأرباح ، وذلك بالتطبيق على عينة قوامها ١٠٣ شركة مدرجة في بورصة طهران ، خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠١١ - ٢٠١٦ . وتوفر تلك النتائج دليلاً على أن الشركات التي يتم فيها الجمع بين وظيفتي رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي الاول (العضو المنتدب) من قبل ذات الشخص ترتفع جودة أرباحها ، حيث أن ازدواجية دور المدير التنفيذي الاول وتوحيد القيادة والتوجيه يقلل من التعارضات المتعلقة بتبادل المعلومات أو الاتصال في بيانات تتسم بعدم التأكد ، ويعمل على كبح الممارسات الانتهازية المتعلقة بإدارة الأرباح .

وبرغم النتائج السابقة ، توجد دراسات سابقة عديدة اختبرت العلاقة بين ازدواجية دور

المدير التنفيذي الاول وجودة الأرباح ، واخفقت في التوصل الى علاقة معنوية بينهما . فعلى سبيل المثال ، توصلت دراسة (الشريف وأبو عجيبة ، ٢٠٠٩) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي الاول وجودة الارباح المقاسة بالمستحقات الاجمالية ، وذلك على عينة مكونة من ٤٥ شركة اردنية ، خلال الفترة الزمنية ٢٠٠١ - ٢٠٠٧ . كما لم تتوصل دراسة (صالح ، ٢٠١٠) الى دليل على وجود تأثير معنوي للفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب علي جودة الأرباح والتي تم قياسها باستخدام المستحقات الإجمالية ، وذلك من خلال عينة حجمها ٤٥ شركة مساهمة مصرية خلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٩ . أما دراسة (Mashayekhi & Bazaz, 2010) فقد اخفقت نتائجها في التوصل الى علاقة معنوية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الاول وجودة الارباح والتي تم قياسها باستخدام استمرارية الأرباح والمقدرة التنبؤية للأرباح ، وذلك على ٦٠٠ مشاهدة لمجموعة من الشركات الايرانية ، خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ . ومن خلال ٦٣٤ مشاهدة للشركات المصرية المدرجة في مؤشر EGX 100 ، في الفترة الممتدة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٠ ، لم تتوصل دراسة (Ali & Desoky, 2015) إلى دليل على وجود علاقة جوهرية بين الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وجودة الأرباح في إطار قياسها وفقاً لنموذج (Jones, 1991) المعدل في دراسة (Dechow et al , 1995) . كما أسفرت نتائج دراسة (الغولى ، ٢٠١٨) عن عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية رئيس مجلس الادارة وجودة الأرباح في البيئة المصرية ، وذلك على عينة حجمها ٤٠ شركة غير مالية مدرجة في مؤشر البورصة المصري EGX 100 ، خلال عام ٢٠١٧ . وبذلك يمكن للباحثة صياغة الفرض الأول للدراسة الحالية في صورة فرض العدم ، وذلك على النحو التالي :

ف ١: لا توجد علاقة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول وجودة الأرباح .

٢/٦ فترة بقاء المدير التنفيذي الاول في منصبه

يعد التعارض هو الصفة الغالبة التي تكتنف نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه وجودة الأرباح . فمن ناحية ، توصلت

دراسة (Mahdi et al,2018) إلى وجود علاقة سالبة بين فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه وإدارة الأرباح ، أى أن هناك علاقة ايجابية بين فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه وجودة الأرباح . مما يشير إلى أن كلما طالت فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه كلما كان أقل عرضة للانخراط في ممارسات إدارة الأرباح والتلاعب بالأرباح ، أى أن شغل المدير التنفيذي الأول بوظيفته لفترة زمنية طويلة يقلل ويحد من ممارسات إدارة الأرباح ، مما يؤثر ايجابياً على جودة الأرباح . وهي ذات النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Di Mea et al), 2017. وهو ما يشير إلى أن المديرين الأكثر تحسناً من خلال شغلهم لمنصبهم لفترة زمنية طويلة يتعرضون لضغوط أقل من قبل أسواق رأس المال وأصحاب المصالح ، ومن المرجح أن يديروا الأرباح بطريقة أكثر افادة وأقل ضرراً للمساهمين ، ويكونوا أكثر قدرة على مواجهة الأزمات التي تواجه الشركة .

ومن ناحية أخرى ، توصلت دراسة (Fagbemi et al, 2020) ، والتي تم إجراؤها على عينة مكونة من ٦ شركات متعددة الجنسيات في نيجيريا ، خلال الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٨ ، إلى أن فترة بقاء المدير التنفيذي الأول لها أثر ايجابي على ممارسات إدارة الأرباح المقاسة وفقاً لنموذج (Jones,1990) المعدل ، أى أن هناك علاقة ايجابية بين فترة بقاء المدير التنفيذي الأول وإدارة الأرباح ، الأمر الذي من شأنه يؤثر سلبياً على جودة الأرباح ، وبالتالي فإن هناك علاقة عكسية بين فترة بقاء المدير التنفيذي الأول وجودة الأرباح . مما يشير إلى أن كلما طالت فترة بقاء المدير التنفيذي الأول كلما زادت قوته وسيطرته ودوافعه نحو تحقيق مصالحه واهدافه الشخصية من خلال التلاعب في رقم الربح ، وارتفاع ممارسات إدارة الأرباح ، والتي تؤثر سلباً على جودة الأرباح . وبذلك يمكن للباحثة صياغة الفرض الثانى للدراسة الحالية في صورة فرض العدم ، وذلك على النحو التالي :

ف٢ : لا توجد علاقة بين فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه وجودة الأرباح

٣/٦ استقلالية مجلس الإدارة

اختلفت نتائج الدراسات السابقة التي تم إجراؤها بهدف التحقق من طبيعة العلاقة بين

استقلالية مجلس الإدارة وجودة الأرباح . فمن ناحية ، توصل عدد من الدراسات الى وجود علاقة طردية بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة الأرباح . على سبيل المثال ، توصلت دراسة (Niu,2006) إلى وجود علاقة طردية بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة الأرباح ، المقاسة من خلال إدارة الأرباح وفقاً لنموذج (Dechow et al, 1995) ، والمحتوي المعلوماتي للأرباح ، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة في مؤشر S/P TXS ، خلال الفترة من ٢٠٠١- ٢٠٠٤ . كما بينت دراسة (Machuga&Teitel,2009) ، من خلال عينة مكونة من ٦٢ شركة مكسيكية أن ارتفاع نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين تؤثر طردياً على جودة الأرباح في إطار قياسها وفقاً لتوقيت الاعتراف بالخسائر ، والمستحقات ، وتمهيد الأرباح . أما دراسة (Mashayekhi & Bazaz, 2010) ، فقد أظهرت وجود علاقة طردية معنوية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة وجودة الأرباح ، التي تقاس باستمرارية الأرباح والقدرة التنبؤية للأرباح ، مع عدم وجود علاقة معنوية في حالة قياسها باستخدام جودة المستحقات . وعلى عينة مكونة من ٩٢ شركة مسجلة في بورصة طوكيو خلال الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٨ ، توصلت دراسة (Ajward,2011) إلى دليل على وجود ارتباط طردي بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة الأرباح المقاسة وفقاً لنموذج (Jones,1991) المعدل ، إلا أن هذا الارتباط يكون ضعيفاً عند قياس جودة الأرباح وفقاً لنموذج (Dechow & Dichev, 2002) . كما أظهرت دراسة (محمد، ٢٠١١) التي أجريت على عينة مكونة من ٧٠ شركة مساهمة مصرية ، خلال الفترة من ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ ، وبالاعتماد على الاستحقاقات الإجمالية في قياس جودة الأرباح ، أن هناك علاقة طردية معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة الأرباح . كما أسفرت دراسة (عفيفي، ٢٠١٤) عن وجود علاقة طردية بين نسبة المديرين غير التنفيذيين وجودة الأرباح في إطار قياسها وفقاً للمستحقات الاختيارية وفقاً لنموذج (Jones,1991) . أما دراسة (Ali & Desoky,2015) فقد توصلت إلى وجود علاقة جوهرية بين استقلال مجلس الإدارة وجودة الأرباح . ومن خلال عينة مكونة من ٦١٧ شركة تنتمي إلى خمس دول في جنوب شرق آسيا توصلت دراسة (Lee,2015) إلى وجود علاقة طردية بين نسبة

أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين وجودة الأرباح ، التي تقاس من خلال المستحقات وفقاً لنموذج (Jones,1991) المعدل ، ونموذج (Dechow & Dichev, 2002). وعلى نحو مماثل ، أظهرت دراسة (Mahdi et al,2018) أن هناك علاقة سالبة بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح ، مما ينعكس بشكل إيجابي على جودة الأرباح . وتوفر تلك النتائج دليلاً على أن مجلس الإدارة الذي يتضمن عدد أكبر من الأعضاء غير التنفيذيين (الخارجيين) يكون مستقلاً عن الإدارة التنفيذية للشركة ، وبالتالي يقوم بشكل أفضل بالوظيفة الرقابية، حيث تعتبر استقلالية مجلس الإدارة من أهم الخصائص التي تعزز قيام مجلس الإدارة بمهامه الإشرافية والرقابية، مما يحد من ممارسات إدارة الأرباح بالشركة ، الأمر الذي من شأنه يؤدي إلى جودة الأرباح المحاسبية.

ومن ناحية أخرى توصلت دراسة (Wang,2007) إلى وجود علاقة عكسية بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة الأرباح ، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الصينية ، خلال الفترة الزمنية ٢٠٠١ - ٢٠٠٥. وتوفر تلك النتيجة دليلاً على أن المديرين التنفيذيين يكون لديهم فهم أعمق بمجريات الأمور في الشركة ، وذلك نتيجة ما يتمتعون به من معلومات مهمة عن أنشطة وعمليات الشركة وكافة الأوضاع الاقتصادية للشركة ، والتي تساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تقود إلى جودة الأرباح .

وبرغم النتائج السابقة ، توجد دراسات سابقة عديدة اختبرت العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة الأرباح ، واخفقت في التوصل إلى علاقة معنوية بينهما . فعلى سبيل المثال ، أشارت دراسة (AFAANZ Newslater,2005) إلى عدم وجود علاقة ذو دلالة احصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة الأرباح المقاسة بالمستحقات الكلية من خلال استخدام نماذج (Richardson et al,2014) ، وذلك بالتطبيق على عينة حجمها ٣٤١ شركة استرالية من الشركات المدرجة في البورصة الاسترالية ، خلال الفترة من عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ . كما توصلت دراسة (أبو سالم ، ٢٠١٢) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة والقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية . أيضاً توصلت دراسة (Ianniello,2015) إلى وجود علاقة طردية غير معنوية بين نسبة عدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين وجودة الأرباح ، حيث اهتمت الدراسة بتأثير نسبة

أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين علي جودة الأرباح ، وأجريت الدراسة علي عينة من ١٤٧ شركة ايطالية غير مالية مسجلة في بورصة الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٠ . واعتمدت الدراسة في قياس جودة الأرباح علي إدارة الأرباح من خلال المستحقات الإجمالية ، ومستحقات راس المال العامل غير العادية ، والتحفظ في الأرباح . وعلى نحو مماثل توصلت دراسة (الفولى ، ٢٠١٨) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين استقلالية مجلس الادارة وجودة الارباح في البيئة المصرية. وبذلك يمكن للباحثة في ضوء ما توصلت اليه الدراسات السابقة من نتائج ، صياغة الفرض الثالث للدراسة الحالية في صورة فرض العدم ، وذلك على النحو التالي :

ف٣: لا توجد علاقة بين استقلالية مجلس الادارة وجودة الارباح .

٤/٦ الملكية الادارية

توصلت الدراسات السابقة إلى نتائج متضاربة بشأن علاقة الملكية الادارية بجودة الأرباح . فمن ناحية ، توصل عدد من الدراسات الى وجود علاقة طردية بين الملكية الادارية وجودة الارباح . على سبيل المثال ، توصلت دراسة (Niu,2006) إلى وجود علاقة طردية بين الملكية الادارية وجودة الارباح. وهي ذات النتيجة التي توصلت اليها دراسة (Lee,2015) . ونحو مماثل توصلت دراسة (حسن ، ٢٠١٧) إلى وجود علاقة طردية معنوية بين ملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة وجودة الأرباح المقاسة بالمستحقات الاختيارية وفقا لنموذج (Jones,1991)، وذلك على عينة مكونة من ٧٠ شركة مساهمة مصرية . كما أظهرت دراسة (Di Mea et al, 2017) أن هناك علاقة سالبة بين الملكية الادارية وادارة الارباح ، مما ينعكس بشكل ايجابي على جودة الأرباح . وبالمثل توصلت دراسة (Mahdi et al,2018) إلى ذات النتيجة . وتوفر تلك النتائج دليلاً على أن ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة (الملكية الادارية) تساعد في تخفيض تعارض المصالح بين الملاك والمديرين، وكلما زادت ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة أدى ذلك إلى تحسن في أداء إدارة الشركة من خلال تخفيض تكلفة الوكالة ، وتخفيض الدافع الموجود لديهم في التلاعب بأرقام الأرباح بما ينسجم مع مصالحهم الخاصة وأهدافهم الشخصية من خلال الحد من ممارسات ادارة الأرباح ، حيث

أن الحد من ممارسات ادارة الأرباح يؤدي إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح. من ناحية أخرى ، توصل عدد آخر من الدراسات السابقة الى وجود علاقة سالبة بين الملكية الادارية وجودة الارباح . على سبيل المثال ، توصلت دراسة (الشريف وأبو عجيبة، ٢٠٠٩) إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الملكية الادارية وجودة الارباح. وهي ذات النتيجة التي توصلت إليها دراسة (صالح، ٢٠١٠) . وبالمثل توصلت دراسة (محمد، ٢٠١١) إلى نفس النتيجة السابقة . وتوفر تلك النتائج دليلاً على أن ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة تساعد في زيادة تضارب المصالح بين الملاك والمديرين ، وكلما زادت ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة أدى ذلك إلى زيادة الدافع الانتهازي الموجود لديهم في التلاعب بأرقام الأرباح من خلال ممارسات ادارة الأرباح ، بما ينسجم مع مصالحهم الشخصية ، حيث ان التلاعب والافصاح عن الأرباح تبعا للمصالح الخاصة والأهداف الشخصية يؤدي إلى تخفيض مستوى جودة الارباح.

وبرغم النتائج السابقة ، توجد دراسات سابقة عديدة اختبرت العلاقة بين الملكية الادارية وجودة الارباح ، واخفقت في التوصل الى علاقة معنوية بينهما . فعلى سبيل المثال ، أظهرت دراسة (أبو سالم، ٢٠١٢) عدم وجود علاقة بين الملكية الادارية والقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية . كما تناولت دراسة (حمدان، ٢٠١٢) العلاقة بين جودة الأرباح وملكية أعضاء مجلس الإدارة في البيئة الأرنية ، وذلك بالتطبيق على عينة قوامها ٥٠ شركة صناعية مسجلة في بورصة عمان خلال الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٩ ، واعتمدت الدراسة في قياس جودة الأرباح على مقياس استمرارية الأرباح ، والمستحقات الاختيارية باستخدام (Jones,1991) المعدل ، ولم تتوصل الدراسة إلي وجود تأثير معنوي لملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم الشركة (الملكية الادارية) علي جودة الأرباح . كما أظهرت دراسة (صيام، ٢٠١٤) أن هناك علاقة عكسية بين الملكية الادارية وجودة الارباح ، الا أن هذه العلاقة غير معنوية . وأيضاً توصلت دراسة (الفولى ، ٢٠١٨) الى عدم وجود علاقة معنوية بين الملكية الادارية وجودة الارباح في البيئة المصرية . وبذلك يمكن للباحثة في ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج ، صياغة الفرض الرابع للدراسة الحالية في صورة فرض العدم ، وذلك على النحو التالي :

ف ٤ : لا توجد علاقة بين الملكية الادارية وجودة الارباح .

٥- الرافعة المالية (مستوى المديونية)

تظهر الدراسات السابقة نتائج متباينة ومختلطة حول اتجاه العلاقة بين الرافعة المالية (مستوى المديونية) وجودة الأرباح . فمن ناحية ، أظهرت دراسة (Rudra,2012) ، والتي تم اجراؤها على عينة حجمها ١٠٠ شركة هندية ، أن هناك علاقة موجبة بين الرافعة المالية (المديونية) وجودة الأرباح ، حيث بينت الدراسة أن ارتفاع حجم المديونية يؤدي إلى الحد من ممارسات ادارة الارباح المقاسة وفقاً لنموذج (Jones,1991) المعدل في دراسة (Dechow et al ,1995) ، نظراً لما تحمله اتفاقيات الدين من قيود ومحددات تفرض نوع من الرقابة على ادارة الشركة من قبل الدائنين، مما يؤدي الى ارتفاع جودة الأرباح . كما أظهرت دراسة (حمدان ،٢٠١٢) أن هناك علاقة موجبة بين جودة الأرباح وعقود الدين، حيث أن الشركات ذات المديونية المرتفعة تتميز أرباحها بالجودة أكثر من غيرها من الشركات ذات المديونية المنخفضة ، وذلك نتيجة الضغوطات التي يمارسها الدائنون على إدارة الشركة لتخفيض التوزيعات النقدية وزيادة التدفقات النقدية لضمان حقوقهم. أيضاً أظهرت دراسة (نور والعاوودة،٢٠١٧) أن هناك علاقة ايجابية بين نسبة الرفع المالي وجودة الارباح ، وذلك على عينة قوامها ٢٠ شركة صناعية أردنية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان ، خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٢) ، وتوفر تلك النتائج دليلاً على أن ارتفاع نسبة المديونية تدفع باتجاه تحسين جودة الأرباح نتيجة للضغوطات الممارسة من قبل الدائنين على تحسين جودة التقارير المالية وجودة أرباح الشركة .

ومن ناحية أخرى ، أوضحت دراسة (قرايش ، ٢٠٠٩) أن مستوى الرافعة المالية تؤثر في مستوى جودة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية ، حيث أن الشركات ذات مستويات المديونية المرتفعة تنخفض فيها جودة الأرباح . وهو ما يعني التوقع بأن تكون العلاقة عكسية بين نسبة المديونية وبين جودة الأرباح. كما أظهرت نتائج دراسة (Omid,2012) ، والتي تم اجراؤها على عينة حجمها ٢٢١٨ شركة مدرجة في بورصة طهران ، خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٢ – ٢٠٠٩) ، أن هناك علاقة سالبة بين

الرافعة المالية (المديونية) وجودة الأرباح ، حيث بينت الدراسة أن الشركات التي تحتفظ بنسب مديونية عالية تتجه نحو ممارسة ادارة الارباح باستخدام المستحقات الاختيارية وفقاً لنموذج (Jones,1990) المعدل في دراسة (Dechow et al ,1995) ، لتحقيق شروط اتفاقيات الدين المشتركة بها، مما يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح . وعلى نحو مماثل توصلت دراسة (Fagbemi et al ,2020) إلى وجود علاقة ايجابية بين الرافعة المالية وممارسات ادارة الأرباح ، الأمر الذي من شأنه يؤثر سلباً على جودة الأرباح. وتوفر تلك النتائج دليلاً على أن المديرين ربما يتجهون إلى استخدام الاستحقاقات الاختيارية للوفاء بمتطلبات شروط عقود المديونية ، وعدم الاخلال أو الانتهاك لتلك الشروط . وبذلك يمكن للباحثة في ضوء ما توصلت اليه الدراسات السابقة من نتائج ، صياغة الفرض الخامس للدراسة الحالية في صورة فرض العدم ، وذلك على النحو التالي :

ف ٥: لا توجد علاقة بين الرافعة المالية (المديونية) وجودة الارباح .

وبعد توفير دعم اختباري أسهم في تطوير فروض الدراسة الحالية ، تقوم الباحثة في الجزء التالي من الدراسة بتصميم الدراسة وصياغة النموذج المناسب لاختبار فروض الدراسة .

٧- تصميم الدراسة

١/٧ مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة الحالية في الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية في الفترة بين عامي ٢٠١٧ - ٢٠١٩ ، وذلك بعد استبعاد قطاعي البنوك وشركات الخدمات المالية بخلاف البنوك ، وذلك لتحقيق نوع من التجانس بين شركات العينة ، نظرا لاختلاف طبيعية عملها وتقاريرها المالية وسياساتها التمويلية عن نظيرتها في الشركات غير المالية ، وخاصة فيما يتعلق بمتطلبات الاحتفاظ بالنقدية ، الأمر الذي يخلق صعوبة بشأن القابلية للمقارنة نتيجة الاختلافات في الضوابط والقوانين المنظمة . وقد انتهت الباحثة إلى اختيار عينة من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية يبلغ حجمها ١٢٥ شركة موزعة على ١١ قطاعاً

اقتصاديا ، وبما يعادل ٧١% ، ٧٣% ، ٧٤% تقريبا من اجمالي عدد الشركات المساهمة المقيدة المتاح سحب عينة الدراسة الحالية منها خلال السنوات الثلاث فترة الدراسة على التوالي ، والمتبقية بعد استبعاد الشركات التي تنتمي إلى قطاعى البنوك والخدمات المالية بخلاف البنوك . ويوضح الجدول رقم (١) العينة النهائية للدراسة الحالية مصنفة وفقا للتوزيع القطاعى للبورصة المصرية .

جدول رقم (١)

التصنيف القطاعى لشركات عينة الدراسة

السنوات وعدد الشركات			عدد المشاهدات	القطاع
٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧		
عدد الشركات	عدد الشركات	عدد الشركات		
٢١	٢١	٢١	٦٣	الأغذية والمشروبات
١٧	١٧	١٧	٥١	التشييد ومواد البناء
١٩	١٩	١٩	٥٧	العقارات
١٢	١٢	١٢	٣٦	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات
١٢	١٢	١٢	٣٦	الرعاية الصحية والأدوية
١٢	١٢	١٢	٣٦	السياحة والترفيه
١٠	١٠	١٠	٣٠	المنتجات المنزلية والشخصية
٧	٧	٧	٢١	الكيمويات
٨	٨	٨	٢٤	الموارد الأساسية
٤	٤	٤	١٢	موزعون وتجارة تجزئة
٣	٣	٣	٩	التكنولوجيا
١٢٥	١٢٥	١٢٥	٣٧٥	الاجمالي
٢١٨	٢٢٠	٢٢٢		عدد الشركات المقيدة بالبورصة المصرية
٥٠	٤٩	٤٧		عدد الشركات المالية المقيدة بالبورصة
١٦٨	١٧١	١٧٥		عدد الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة
٧٤%	٧٣%	٧١%		نسبة عدد شركات العينة إلى عدد الشركات غير المالية المتاح سحب العينة منه

وقد اعتمدت الباحثة فى الحصول على كافة البيانات الخاصة بشركات العينة واللازمة لإتمام الدراسة الحالية ، على مصدرين أساسيين ، هما : شركة مصر لنشر المعلومات ، وموقع البورصة المصرية بما يحتويه من تقارير افصاح الزامية تعدها الشركات المساهمة المقيدة طبقا لقواعد القيد .

٢/٧ صياغة نموذج الدراسة والتعريفات الإجرائية للمتغيرات
تعتمد الباحثة في اختبارها لفرض الدراسة على نموذج للانحدار الخطى المتعدد (Multiple Linear Regression Model) ، والذي يبنى على أن ادارة الأرباح (معبراً عنها بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية كقياس عكسى لجودة الأرباح) تعد دالة في كل من التحصين الإدارى (معبراً عنه بازدواجية دور المدير التنفيذى الأول ، فترة بقاء المدير التنفيذى الاول فى منصبه ، استقلالية مجلس الإدارة ، الملكية الإدارية ، الرافعة المالية) ، والمتغيرات الضابطة ، وذلك من خلال العلاقة الدالية التالية : القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية = دالة (التحصين الإدارى + المتغيرات الضابطة) وبذلك يمكن صياغة نموذج الدراسة الحالية على النحو التالى :

$$\text{Abs}(\text{DAC}_{it}) = \beta_0 + \beta_1 \text{CEODUAL}_{it} + \beta_2 \text{CEOTENURE}_{it} + \beta_3 \text{BIND}_{it} + \beta_4 \text{MOWN}_{it} + \beta_5 \text{LEV}_{it} + \beta_6 \text{FSIZE}_{it} + \beta_7 \text{PROF}_{it} + \beta_8 \text{BSIZE}_{it} + \beta_9 \text{CFO}_{it} + e_{it}$$

حيث أن :

- Abs(DAC_{it}) : القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية للشركة i فى الفترة t .
CEODUAL_{it} : ازدواجية دور المدير التنفيذى الأول للشركة i فى الفترة t .
CEOTENURE_{it} : فترة بقاء المدير التنفيذى الأول فى منصبه بالشركة i فى الفترة t .
BIND_{it} : استقلالية مجلس الإدارة للشركة i فى الفترة t .
MOWN_{it} : الملكية الإدارية للشركة i فى الفترة t .
LEV_{it} : الرافعة المالية (المديونية) للشركة i فى الفترة t .
FSIZE_{it} : حجم الشركة i فى الفترة t .
PROF_{it} : ربحية الشركة i فى الفترة t .
BSIZE_{it} : حجم مجلس الإدارة للشركة i فى الفترة t .
CFO_{it} : التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i فى الفترة t .
ثابت الانحدار: β₀
معاملات الانحدار لمتغيرات التحصين الإدارى: β₁- β₅

معادلات الانحدار للمتغيرات الضابطة: $\beta_6 - \beta_9$
 المتبقى إحصائياً من تقدير (الخطأ العشوائى) : e_{it}

ويوضح الجدول رقم (٢) وصفا لمتغيرات الدراسة الحالية والتعريف الإجرائي لها ، حيث يتم قياس جودة الأرباح، التحسين الإداري، والمتغيرات الضابطة كما يلي:

جدول رقم (٢)
 التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة

مصدر البيانات	التعريف الإجرائي للمتغيرات	المتغيرات	
		اسم المتغير	رمز المتغير
المتغير التابع (جودة الأرباح)			
مخرجات تشغيل نموذج Jones	القيمة المطلقة للباقي إحصائياً من تقدير نموذج (Jones) الأصلية للشركة i في الفترة t	Abs(DAC) _{it}	القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختبارية
المتغير المستقل (التحسين الإدارى)			
تقرير مجلس الإدارة السنوى للشركة	متغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا كان المدير التنفيذي الأول (العضو المنتدب) للشركة i خلال الفترة t يشغل أيضاً منصب رئيس مجلس الإدارة ، وصفر بخلاف ذلك	CEODUAL _{it}	ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول
تقرير مجلس الإدارة السنوى للشركة	تمثل فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه بالشركة i منذ بداية تعيينه كرئيس تنفيذى للشركة وحتى نهاية الفترة t	CEOTENURE _{it}	فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه
تقرير مجلس الإدارة السنوى للشركة	يتم قياس هذا المتغير من خلال نسبة لأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة للشركة i خلال الفترة t ، والتي يتم حسابها من خلال قسمة عدد الأعضاء غير التنفيذيين في المجلس إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس	BIND _{it}	استقلالية مجلس الإدارة
هيكل المساهمة رقم (٤٠)	نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة للشركة i خلال الفترة t	MOWN _{it}	الملكية الإدارية
التقرير المالى السنوى للشركة	نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي أصول الشركة i في نهاية الفترة t	LEV _{it}	الرافعة المالية(المديونية)

العلاقة بين التحسين الإداري وجودة الأرباح " دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية "

د/ ريم محمد محمود عبد المنعم

المتغيرات الضابطة			
التقرير المالي السنوي للشركة	اللوغارتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة i في نهاية الفترة t	$FSIZE_{it}$	حجم الشركة
التقرير المالي السنوي للشركة	يتم قياس هذا المتغير من خلال معدل العائد على الأصول للشركة i خلال الفترة t ، والذي يتم حسابه من خلال قسمة صافي الربح على متوسط إجمالي الأصول خلال الفترة	$PROF_{it}$	أداء (ربحية) الشركة
تقرير مجلس الإدارة للشركة	عدد أعضاء مجلس الإدارة للشركة i خلال الفترة t	$BSIZE_{it}$	حجم مجلس الإدارة
التقرير المالي السنوي للشركة	يتم حسابه من خلال المعادلة التالية : التدفقات النقدية التشغيلية ÷ إجمالي الأصول	CFO	التدفقات النقدية التشغيلية

٣/٧ قياس جودة الأرباح :

أشارت دراسة (Lo,2007) إلى وجود علاقة وطيدة بين جودة الأرباح وإدارة الأرباح ، حيث بينت الدراسة أن ممارسة إدارة الأرباح تؤدي إلى تخفيض جودة الأرباح . كما أوضحت دراسة (Watts,2003) أن الاستحقاقات الاختيارية Discretionary Accruals تستخدم في اكتشاف ممارسات ادارة الأرباح ، وأن الاستحقاقات الكلية Total Accruals تستخدم في تحديد مستوى جودة الأرباح ، مما يبرز مدى تأثير جودة الأرباح بالعوامل المؤثرة في إدارة الأرباح. ويتضح مما سبق أن عوامل الحد من ممارسات إدارة الأرباح تؤدي إلى جودة الأرباح المحاسبية . وبالتالي فإن مستوى إدارة الأرباح من أهم المقاييس المستخدمة في قياس جودة الأرباح ، والذي سوف تعتمد عليه الدراسة الحالية باعتباره مقياساً عكسياً لمستوى جودة الأرباح.

وتعتبر الاستحقاقات أكثر ملائمة لإقامة دليل على إدارة الأرباح ، وذلك لأنها تعكس التقديرات والاختبارات المحاسبية للإدارة (Dechow et al , 1995) . وتعتبر نماذج الاستحقاقات الكلية (Aggregate Accruals Models) أكثر النماذج استخداماً من قبل الدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة إدارة الأرباح بالاختبار والدراسة . وسوف تعتمد الدراسة الحالية في قياس مستوى إدارة الأرباح ، كمقياس

عكس لجودة الأرباح على نموذج (Jones , 1991) ، ويطلق عليه أيضاً نموذج (Jones) الأصلي ، والذي يعد من أكثر نماذج الاستحقاقات الكلية قوة واستخداماً من قبل الدراسات السابقة في اكتشاف تلك الظاهرة ، ويتم قياس حجم الاستحقاقات الاختيارية من خلال الخطوات التالية (Jones, 1991) :

الخطوة الأولى : يتم أولاً تقدير إجمالي الاستحقاقات (Total Accrual) طبقاً لمدخل قائمة التدفقات النقدية بالفرق بين صافي الربح قبل البنود غير العادية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أي:

$$TAC_{it} = NI_{it} - CFO_{it}$$

حيث أن:

TAC_{it} : إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) خلال الفترة (t).

NI_{it} : صافي الربح قبل البنود غير العادية للشركة (i) خلال الفترة (t).

CFO_{it} : التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

الخطوة الثانية : ثم يتم تقدير حجم الاستحقاقات غير الاختيارية (Non Discretionary Accruals) كما يلي:

$$NDA_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 (1/TA_{it-1}) + \alpha_2 ((\Delta REV_{it})/ TA_{it-1}) + \alpha_3 (PPE_{it} / TA_{it-1})$$

حيث إن:

NDA_{it} : حجم الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t).

TA_{it-1} : إجمالي الأصول للشركة (i) خلال الفترة (t - 1).

ΔREV_{it} : التغير في الإيرادات للشركة (i) خلال الفترة (t).

PPE_{it} : إجمالي الآلات والمعدات والتجهيزات للشركة (i) خلال الفترة (t).

الخطوة الثالثة : وبالتالي تكون قيمة الاستحقاقات الاختيارية DAC عبارة عن الباقي إحصائياً (ع) من تقدير النموذج، وذلك على النحو التالي:-

$$TAC_{it} / TA_{it-1} = \alpha_1 (1/TA_{it-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{it} / TA_{it-1}) + \alpha_3 (PPE_{it} / TA_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن ε_{it} المتبقي إحصائياً من تقدير النموذج، والذي يشير إلى حجم الاستحقاقات الاختيارية للشركة (i) خلال الفترة (t). ومن ثم يتم التوصل إلى قيمة الاستحقاقات الاختيارية (Discretionary accruals) من خلال طرح الاستحقاقات غير الاختيارية من إجمالي الاستحقاقات كما يلي:

$$DAC_{it} / TA_{it-1} = TAC_{it} / TA_{it-1} - \{ \alpha_1 (1 / TA_{it-1}) + \alpha_2 (\Delta REV_{it} / TA_{it-1}) + \alpha_3 (PPE_{it} / TA_{it-1}) \}$$

وقد تم قسمة جميع متغيرات النموذج على إجمالي أصول الشركة في أول الفترة (TA_{it-1}) بهدف إلغاء اثر فروق الحجم بين الشركات عند تقدير حجم الاستحقاقات الاختيارية خلال الفترة (t). كما بررت (Jones,1991) إضافة كل من التغير في الإيرادات، وإجمالي الآلات والمعدات والتجهيزات إلي نموذج الانحدار بأنه للتحكم في التغيرات التي تطرأ علي الاستحقاقات غير الاختيارية والنتيجة عن التغيرات في الظروف الاقتصادية للشركة. وسوف تعتمد الدراسة الحالية في تقدير نموذج (Jones, 1991) على بيانات قطاع مستعرض من الشركات التي تنتمي إلى نفس القطاع .

٤/٧ مبررات إضافة المتغيرات الضابطة إلى نموذج الدراسة :

قامت الباحثة بإضافة بعض المتغيرات الضابطة (الرقابية) إلى نموذج الدراسة ، والتي من المحتمل أن يكون لها تأثير على المتغير التابع (جودة الأرباح) ، وذلك بهدف ضبط العلاقة بين المتغير المستقل (التحصين الإداري) والمتغير التابع ، وفيما يلي المتغيرات الضابطة التي تم إضافتها إلى نموذج الدراسة .

أ- حجم الشركة (Firm Size)

يهدف هذا المتغير إلى قياس الاختلاف بين الشركات من حيث حجمها وأثر ذلك على جودة أرباحها . وعند البحث في طبيعة العلاقة بين حجم الشركة وجودة الأرباح ، وجدنا أن هناك اختلاف في النتائج . حيث أظهرت الدراسات السابقة نتائج متباينة حول اتجاه العلاقة بين حجم الشركة وجودة الأرباح . فمن ناحية ،

أظهرت دراسة (حمدان ، ٢٠١٢) ، ودراسة (نوروالعواودة، ٢٠١٧) أن حجم الشركة لا يؤثر على جودة الأرباح . ومن ناحية أخرى أوضحت العديد من الدراسات مثل : (Lin and Chang , 2008, Abdelghany,2005) (Harjoto &Jo ,2011 Kang et al ,2017) أن حجم الشركة يؤثر على جودة الأرباح. وقد أظهرت دراسة (حمدان ، ٢٠١٢) أن الشركات كبيرة الحجم عادةً ما تتميز بجودة تقاريرها المالية وجودة أرباحها وخلو قوائمها المالية من ممارسات إدارة الأرباح ، وأن هناك علاقة طردية بين حجم الشركة وجودة الأرباح. وأرجعت الدراسة السبب في ذلك إلى التزام الشركات كبيرة الحجم بتطبيق المعايير المحاسبية لتجنب التكلفة السياسية ورقابة الجهات الحكومية ومقابلة توقعات المحللين الماليين . وعند البحث في طبيعة العلاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية ، من خلال الدراسات السابقة التي اهتمت بتلك العلاقة ، فوجد أن هناك اتجاهين مختلفين يحكمان هذه العلاقة . فمن ناحية ، يرى (Dechow&Dichev,2002) أن الشركات كبيرة الحجم تميل إلى أن تكون أكثر استقراراً بعملياتها ، ومن ثم يكون لديها استحقاقات اختيارية أقل من تلك التي تكون لدى الشركات صغيرة الحجم . كما بينت دراسة (Meek et al ,2007) أن ممارسة إدارة الأرباح تقل في الشركات كبيرة الحجم ، نظراً لوجود مراقبة مستمرة على أداء هذه الشركات من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية ، ويؤيد هذا الرأي النتائج التي توصلت إليها دراسة (عباس وآخرون ، ٢٠١٨) والتي أشارت إلى أن الشركات كبيرة الحجم معرضة لتحمل تكاليف سياسية أكبر من الشركات صغيرة الحجم ، مما يدفعها إلى اختيار ممارسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض الأرباح المعترف بها للتخفيف من اعباء هذه التكاليف . وعلى نحو مماثل توصلت دراسة كل من (Watts & Zimmerman,1978,Hagerman & Zmijewski,1979) إلى أن كلما زاد حجم الشركة كلما زادت حساسيتها السياسية وزادت فرصة تعرضها للتدخل الحكومي بفرض إجراءات رقابية أو إشرافية أو تنظيمية ، الأمر الذي من شأنه يؤثر على قيمة الشركة وتدفعاتها النقدية ، مما يحفزها إلى تبني ممارسات

محاسبية تؤدي إلى تخفيض الأرباح المنشورة. ومن ناحية أخرى، يرى (Soliman & Ragab,2013) والتي اشارت إلى أن الشركات كبيرة الحجم محط انظار العديد من الاطراف الخارجية ذات العلاقة وخصوصاً المستثمرين والمحليلين الماليين ، ولكي تتماشى نتائج الشركة مع توقعات هذه الاطراف قد تلجأ الى ممارسة ادارة الارباح باستخدام المستحقات الاختيارية لزيادة الأرباح المعترف بها. وهي ذات النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Chen et al,2007) أن الشركات كبيرة الحجم ربما يكون لديها دوافع أكثر للقيام بممارسات ادارة الأرباح من الشركات صغيرة الحجم ، وذلك لأنها تخضع لتدقيق أكبر من جانب المحللين الماليين والمستثمرين ، ومن ثم من المحتمل أن يكون لديها استحقاقات اختيارية أكبر من تلك التي تكون لدى الشركات صغيرة الحجم .

ب- أداء (ربحية) الشركة Profitability

تم اضافة متغير ربحية الشركة الى نموذج الانحدار لعزل تأثيره المتوقع على جودة الارباح ، انطلاقاً من اشارة (حمدان ، ٢٠١٢) إلى أن بعض المديرين يتجهون إلى ممارسات إدارة الأرباح من أجل تجميل صورة القوائم المالية المنشورة للشركة ، لكسب ثقة الملاك ، مما ينعكس سلباً على جودة الارباح. وفي ضوء ما توصلت اليه دراسة (Kothari et al , 2005) من أن الاستحقاقات الاختيارية للشركة ترتبط ايجابياً مع مستوى أدائها (مقاساً بمعدل العائد على الأصول). بينما أظهرت دراسة (نوروالعواوودة، ٢٠١٧) أن ربحية الشركة (مقاسة بمعدل العائد على الاصول) لا تؤثر على جودة الأرباح المحاسبية.

ج - حجم مجلس الادارة The Board Size

يعد التناقض أو التعارض السمة الأساسية التي تكتنف نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين حجم مجلس الادارة وجودة الارباح ، وذلك لأنه في الوقت الذي توصلت فيه دراسة (Lafond and Roychowdhury,2008) ان هناك علاقة ايجابية بين عدد اعضاء مجلس الادارة والغش في القوائم المالية ، مما يدل على ان ارتفاع عدد اعضاء مجلس الادارة يرتبط بزيادة احتمال ممارسة ادارة الارباح ، وبالتالي انخفاض جودة

الأرباح ، نجد أن دراسة (Beasley, 1996) أشارت إلى أن هناك علاقة ارتباط عكسي بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وجودة الأرباح المحاسبية، حيث كلما ارتفع حجم مجلس الإدارة ازداد احتمال تحريف القوائم المالية ، مما يؤدي ذلك إلى ضعف جودة الأرباح، لاستعداد البعض منهم لتأييد سياسة ممارسة إدارة الأرباح. بينما أخفقت دراسة كل من (القولى، ٢٠١٨، صالح، ٢٠١٠، أبو سالم ، ٢٠١٢، الشريف وأبو عجيله، ٢٠٠٩) في إيجاد علاقة بينهما . كذلك ، فإنه في الوقت الذي توصلت فيه دراسة (Mashayekhi & Bazaz, 2010) إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مجلس الإدارة وجودة الأرباح في حالة قياسها باستمرارية الأرباح والمقدرة التنبؤية للأرباح ، وعدم وجود علاقة معنوية بينهما في حالة قياس جودة الأرباح باستخدام جودة المستحقات ، نجد أن دراسة (صيام ، ٢٠١٤) توصلت إلى وجود علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة وجودة الأرباح. كما أن في الوقت الذي خلصت فيه دراسة كل من (Chtourou et al, 2003, al, 2001, Xie et al) إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح ، نجد أن دراسة كل من (Piot & Janin, 2005, Lobo et al, 2006) أظهرت أن هناك علاقة ايجابية بينهما .

د- التدفقات النقدية التشغيلية Cash Flows Operation

تم اضافة متغير التدفقات النقدية التشغيلية الى نموذج الانحدار لعزل تأثيره المتوقع على جودة الأرباح ، انطلاقاً من اشارة (Dechow et al., 1995) إلى أن حجم التدفقات النقدية التشغيلية يرتبط عكسياً مع ممارسات ادارة الأرباح ، ومن ثم فإن الشركات التي تكون لديها تدفقات نقدية تشغيلية مرتفعة تنخفض فيها ممارسات ادارة الأرباح . كما توصلت دراسة (Heydar et al, 2012) الى وجود علاقة عكسية بين التدفقات النقدية التشغيلية وجودة الأرباح ، مما يعنى أنه كلما انخفض مستوى التدفقات النقدية ، كلما قابل ذلك زيادة في ممارسة ادارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية ، وذلك بغية اخفاء مشاكل السيولة النقدية التي تواجهها الشركة وراء قناع الأرباح المعترف بها. وبعد صياغة نموذج الدراسة ، وكذلك التعريف الاجرائي للمتغيرات ، تقوم الباحثة في الجزء التالي بتحليل نتائج الدراسة الاختبارية من احصاءات وصفية ونتائج تحليل الانحدار

٨- تحليل النتائج

١/٨ تحليل القوة الإحصائية (Statistical Power analysis)

إن تقدير حجم العينة من أهم مراحل تصميم الدراسة . ويمكن حساب حجم العينة بعدة طرق ، من هذه الطرق ما يعرف بتحليل القوة الإحصائية وهو ما سنقوم به ، حيث يعتمد تحليل القوة الإحصائية على خمسة معايير أساسية وهي:

- **الفرضية (Hypothesis) التي تُبنى عليها الدراسة :** حيث أن طبيعة الفرضية المطلوب بحثها تفرض على الباحث طريقة التقدير، والتي على أساسها يتم تحديد تحليل القوة المناسب.
- **عدد المتغيرات في نموذج الانحدار (No. of Variables):** حيث أن ارتفاع عدد متغيرات النموذج يؤدي إلى انخفاض درجات الحرية، مما يتطلب زيادة حجم العينة للحفاظ على كفاءة الانحدار.
- **القوة الإحصائية (Statistical power) المطلوبة:** وهي احتمالية الكشف عن تأثير معين في حال وجوده. ويتم تعريفه أيضا بأنه $(Power = 1 - \beta)$ ، حيث بيتا β تعني احتمال الوقوع في الخطأ من النوع الثاني Type II error وهو ببساطة احتمال الفشل في رفض H_0 بينما هو في الحقيقة خطأ. وعادة تكون القوة بين $0.80 - 0.95$. وارتفاعه يرتفع حجم العينة المطلوبة.
- **مستوى الدلالة الإحصائية (Significance level):** ترمز بـ α ، وهو احتمالية عدم اكتشاف شيء في حال عدم وجوده. قيمة α تعني احتمالية الوقوع في الخطأ من النوع الأول Type I error وهو احتمال رفض H_0 عند بعض مستويات الأهمية α عندما يكون H_0 في الواقع صحيحاً. وعادة تكون مستوى الدلالة قيمتها $5\% (0.05)$ أو أقل. وبانخفاضه يرتفع حجم العينة المطلوبة.
- **حجم الأثر (Effect Size) المتوقع :** وهو مستوى الدلالة العملية للعلاقة (سوف يتناوله لاحقاً)، وتقديره/افتراضه يعتمد على البيانات التي تحصل عليها من الدراسات السابقة أو حسب تقدير الباحث أو حسب نتائج دراسة استطلاعية أولية

Pilot Study على عينة صغيرة. وهنا يجب أن نقدر حجم الأثر بناء على تغيير مؤثر على أرض الواقع وليس مجرد تغيير إحصائي. وعادة يتراوح حجم الأثر ما بين (صغير، متوسط، كبير). وبارتفاعه يرتفع حجم العينة المطلوبة.

وبالتالي يمكننا اختبار القوة الإحصائية من تحديد الحجم الأمثل للعينة والتي تقلل الخطأ من النوع الأول والثاني⁽¹⁾ إلى أدنى درجة ممكنة وترفع حجم الأثر المتوقع في حاله وجوده. لأن حجم العينة الصغير لا يكون كافياً لاكتشاف ما إذا كان التأثير موجود في الواقع أم لا. أى أن تخطيط الطاقة الضعيف (Poor (No) Power Planning) يؤدي إلى استنتاجات مشكوك فيها. كما أن حجم العينة الكبير جداً يكون مكلفاً من حيث الوقت والمال. بينما إذا تمكن الباحث من زيادة حجم العينة عن الحجم الأمثل متجاوزاً قيدي الوقت والمال فهذا سيعطى دعماً أكثر لدقة النتائج الإحصائية). ويوضح الجدول رقم (٣) التالي تصميم القوة الإحصائية المبدئية (حجم العينة) لدراسة فرضيات الدراسة الحالية.

الجدول رقم (٣)

تصميم القوة الإحصائية المبدئية (حجم العينة)

Statistical Power analysis (A-priori Sample Size for Multiple Regression)

minimum required sample size for study

Anticipated effect size (f^2):	0.2
Desired statistical power level (p):	0.99
Number of predictors:	10
Probability level (α):	0.05
Minimum required sample size:	173

(١) يرى Cohen (1988) أن مستوى القوة ومستوى الأهمية 0.80 و 0.05 على التوالي سيحققان توازناً مناسباً للسماح بفرصة 5% لارتكاب أخطاء من النوع الأول و 20% لحدوث أخطاء من النوع الثاني (أخطاء النوع الأول هي أربع مرات أكثر خطورة من أخطاء النوع الثاني).

ويتضح من الجدول السابق أن تخطيط القوة المناسب (Proper Power Planning) ، أى تحديد حجم العينة لاختبار نموذج الدراسة هي 173 مشاهدة. وذلك بناءً على تحديد مستوى دلالة ٥% ، ومستوى قوة مرغوبة ٩٩% ، وحجم أثر متوقع صغير (تماشياً مع باقى الدراسات المحاسبية). ونظراً لأن عدد المشاهدات بالدراسة الحالية تتجاوز بكثير تخطيط القوة المناسب (٣٦٩ مشاهدة فى نموذج الدراسة) فإن ذلك يعطى دعم أكثر لدقة النتائج المستخلصة.

٢/٨ التحليل الوصفي

هو مرحلة أولية من معالجة البيانات والتي تساهم فى تلخيص الكم الكبير من المشاهدات والمتغيرات المستخدمة إلى مقاييس بسيطة يسهل قراءتها ومقارنتها، ويتمثل التحليل الوصفي فى التوصيف الإحصائى (الاحصاءات الوصفية) ، ومصفوفة الارتباط (تحليل الارتباط) .

• الاحصاءات الوصفية

يعرض جدول رقم (٤) الاحصاءات الوصفية للمتغيرات المتضمنة فى نموذج الدراسة مصنفة إلى ثلاث مجموعات ، وهى : المتغير التابع (جودة الأرباح) ، المتغير المستقل (آليات التحسين الإداري) ، والمتغيرات الضابطة ، وذلك بهدف إظهار الخصائص المميزة لتلك المتغيرات على مستوى شركات عينة الدراسة . ومعرفة طبيعة هذه المتغيرات ، وذلك من خلال الإحصاءات الوصفية الملائمة مثل الوسط الحسابى الذى يعد أحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري الذى يمثل أحد مقاييس التشتت، بالإضافة إلى الحد الأدنى والحد الأقصى بينما يعرض جدول رقم (٥) هيكل ادارة الأرباح فى شركات عينة الدراسة . ولقد تم حذف ٦ مشاهدات من عينة الدراسة تمثل قيم شاذة .

جدول رقم (٤)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Descriptive summary statistics

	<i>Obs.</i>	<i>Mean</i>	<i>Std. Dev.</i>	<i>Min</i>	<i>Max</i>
Dependent Variable:					
<i>Abs(DAC)</i>	369	0.2781	0.913	0.0002	10.785
Independent Variable:					
<i>CEODUAL</i>	369	0.6314	0.483	0	1
<i>CEOTENURE</i>	369	4.8645	2.845	1	15
<i>BIND</i>	369	0.6462	0.238	0	1
<i>MOWN</i>	369	0.3475	0.325	0	1
<i>LEV</i>	369	0.5736	0.777	0.0088	10
Control Variables:					
<i>FSIZE</i>	369	20.415	1.548	13.924	24.491
<i>PROF</i>	369	0.0599	0.187	-1.0521	1.9627
<i>BSIZE</i>	369	7.8997	2.570	3	17
<i>CFO</i>	369	0.0698	1.088	-15.129	11.831

جدول رقم (٥)

هيكل ادارة الأرباح فى شركات العينة

Earning management structure in the sample firms

<i>Earning management ratios</i>	<i>Earning Management Down</i>			<i>Earning Management Up</i>		
	<i>Obs.</i>	<i>%</i>	<i>Mean</i>	<i>Obs.</i>	<i>%</i>	<i>Mean</i>
%0 - %5	81	%47.9	0.0282	98	%49	0.0282
%6 - %10	38	%22.5	0.0814	30	%15	0.0848
%11 - %25	33	%19.5	0.1685	40	%20	0.1707
%26 - %50	9	%5.4	0.3419	10	%5	0.3888
%51 - %100	3	%1.8	0.8297	7	%3.5	0.7623
More than %100	5	%2.9	3.7818	15	%7.5	3.0591
Total	169	%100	0.2095	200	%100	0.3359

بالنسبة للمتغير التابع القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح): بإلقاء النظر على الاحصاءات الوصفية الخاصة بالمتغير التابع (Abs(DAC ، فى جدول رقم (٤) نجد أن القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية المقدره بواسطة نموذج (Jones) الأصلى ، نسبتها تتراوح بين (٠.٠٠٠٢ ، ١٠.٧٨٥) من اجمالى الأصول أول الفترة ، وذلك بمتوسط يبلغ ٠.٢٧٨١ ، وانحراف معيارى قدره ٠.٩١٣ تقريباً . مما يشير إلى أن متوسط إدارة الأرباح على مستوى شركات العينة يعادل (٠.٢٧٨١)، أى أن شركات العينة تدير أرباحها السنوية بمعدل %٢٧.٨ فى المتوسط سواء لأعلى أو لأسفل. على الرغم من وجود قلة من الشركات تُدير أرباحها بنسب متطرفة تصل إلى عشرة أضعاف ربحها كما يتضح من الحد الأقصى.

وللتعمق أكثر فى متغير إدارة الأرباح على مستوى شركات العينة؛ ننتقل إلى الجدول رقم (٥) والذى يوضح هيكل إدارة الأرباح لأعلى ولأسفل والفئات المختلفة لإدارة الأرباح. فنجد منها أن شركات العينة تعمل على إدارة أرباحها لأعلى فى ٢٠٠ مشاهدة بما يعادل %٥٤.٢ من إجمالى مشاهدات العينة ، وذلك بمتوسط يعادل %٣٣.٤ بالنسبة لإدارة الأرباح لأعلى . وفى المقابل نجد أن شركات العينة تعمل على إدارة أرباحها لأسفل فى ١٦٩ مشاهدة بما يعادل %٤٥.٨ من إجمالى مشاهدات العينة. وذلك بمتوسط عام يبلغ - ٢٠.٩% ، وبالتالي فيتضح من مقارنة مؤشر إدارة الأرباح لأعلى ولأسفل، أن شركات العينة تميل أكثر لإدارة الأرباح لأعلى ، وبمتوسط إدارة أعلى من متوسط إدارة الأرباح لأسفل.

كذلك يتضح انخفاض نسبة المشاهدات كلما ارتفعت نسبة إدارة الأرباح سواء لأعلى أو لأسفل. فبالنسبة لإدارة الأرباح لأعلى نجد أن %٤٩ من إدارة الأرباح لأعلى يقع ما بين (٠% - %٥)، أى أن نصف الفترات تقريباً التى تمت فيها إدارة الأرباح لأعلى لا يتجاوز فيها نسبة إدارة الأرباح %٥ من الربح. بينما نجد %١٥ من إدارة الأرباح لأعلى يقع فى الفئة (%٦ - %١٠). فى حين نجد %٢٠ من إدارة الأرباح لأعلى فى الفئة (%١١ - %٢٥). وبالتالي نجد أن %٨٤ من إدارة الأرباح لأعلى لا تتجاوز حاجز %٢٥ من الربح. بينما باقى النسبة لإدارة الأرباح المتطرفة

وهي ٥% للفئة (٢٦%-٥٥%) ، ٣.٥% للفئة (٥١% - ١٠٠%) ، وأخيراً ٧.٥% للفترات التي تم فيها إدارة الأرباح لأعلى بنسبة تجاوزت ١٠٠% من الأرباح. ولم يختلف الوضع في إدارة الأرباح لأسفل. حيث نجد أن ٩٠% تقريباً من إدارة الأرباح لأسفل لا تتجاوز حاجز ٢٥% من الربح.

بالنسبة للمتغيرات المستقلة (التحسين الإداري): يتضح من الاحصاءات الوصفية المتضمنة بالجدول رقم (٤) أن متوسط ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول (CEODUAL) يعادل (٠.٦٣١٤) ، مما يُشير إلى أن ٦٣.١% من عينة الشركات يوجد بها ازدواجية في دور المدير التنفيذي الأول، وأن ٣٦.٩% من عينة الشركات يوجد بها فصل بين منصبى رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي الأول (العضو المنتدب) . مما يدل على عدم التزام معظم شركات عينة الدراسة بمتطلبات كل من دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرى ، ومشروع القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات المقيدة بالبورصة فيما يتعلق بضرورة الفصل بين منصبى رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي الأول (العضو المنتدب) . كما أظهرت الاحصاءات الوصفية أن فترة بقاء المدير التنفيذي الأول فى منصبه (CEOTENURE) تتراوح على مستوى شركات العينة ما بين (١ - ١٥ سنة) ، وذلك بمدى واسع يبلغ ١٤ سنة ، وأن متوسط فترة بقاء المدير التنفيذي الأول فى منصبه يبلغ ٤.٩ سنة، وذلك بانحراف معيارى قدره ٢.٨٤٥ . أما بالنسبة لاستقلالية مجلس الإدارة (BIND) ، فقد أشارت الاحصاءات الوصفية إلى أن نسب المديرين غير التنفيذيين فى مجالس ادارات شركات العينة خلال فترة الدراسة يبلغ ٠.٦٤٦٢ (٦٤.٦%) ، وذلك بمدى واسع يتراوح ما بين عدم الاستقلالية الكاملة ، والاستقلالية الكاملة (٠ ، ١) ، مما يدل على التزام معظم شركات عينة الدراسة بمتطلبات دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات المصرى ، فيما يتعلق بضرورة أن تكون غالبية أعضاء مجلس الادارة من الأعضاء غير التنفيذيين فى الشركة . كما بينت الاحصاءات الوصفية أن نسبة الملكية الإدارية (MOWN) تتراوح بين (٠% ، ١%) بمتوسط يبلغ ٠.٣٤٧٥ ، وبانحراف معيارى قدره ٠.٣٢٥ ، مما يشير إلى أن نسبة الملكية الإدارية تتراوح بين شركات مملوكة

بالكامل للإدارة (وهي تعادل شركة واحدة في العينة)، وبين شركات لا تملك إدارتها أى أسهم في الشركة (وهي تعادل ١٦ شركة من إجمالي شركات العينة). وبالتالي فإن باقى شركات العينة تمتلك إدارتها نسبة من أسهم الشركة بمتوسط عام يبلغ (٣٤.٨%) ، مما يدل على انخفاض الوزن النسبى للمساهمات المباشرة لأعضاء مجالس ادارات شركات عينة الدراسة فى هياكل ملكية الشركات المساهمة المصرية خلال فترة الدراسة . وأخيراً بالنسبة لمتغير الرافعة المالية (*LEV*) تتراوح ما بين (٠.٠٠٩ ، ١٠) بمتوسط عام يبلغ (٠.٥٧٣٦) ، مما يشير إلى أن متوسط نسبة اجمالى الالتزامات إلى اجمالى الأصول يبلغ على مستوى شركات العينة ٥٧.٣٦% خلال فترة الدراسة ، مما يدل على أن متوسط نسبة حقوق الملكية إلى اجمالى الأصول يبلغ على مستوى شركات العينة خلال فترة الدراسة ٤٢.٦٤% ، وتشير تلك النسب إلى ميل شركات العينة إلى الاعتماد بشكل أكبر على الديون مقارنةً بحقوق الملكية كمصدر للتمويل .

بالنسبة للمتغيرات الضابطة: أظهرت الاحصاءات الوصفية بالجدول رقم (٤) أن حجم الشركات (*FSIZE*) (مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالى أصول الشركة) ، يتراوح ما بين (١٣.٩٢٤ ، ٢٤.٤٩١) تقريباً باللوغاريتم الطبيعي) ، وذلك بمدى واسع يبلغ ١٠.٥٦٧ تقريباً باللوغاريتم الطبيعي ، ومتوسط يبلغ ٢٠.٤١٥ تقريباً ، وانحراف معيارى قدره ١.٥٤٨ تقريباً . كما أظهرت الاحصاءات الوصفية أن متوسط ربحية الشركات (*PROF*) المقاسة بمعدل العائد على الأصول بلغ ٠.٠٥٩٩ (٥.٩٩%) ، وذلك بانحراف معيارى بلغت قيمته ٠.١٨٧ تقريباً ، مما يشير إلى أن شركات العينة فى المتوسط قد حققت ربحية تعادل ٦% تقريباً من الأصول المستثمرة. كما تظهر الاحصاءات الوصفية أن أحجام مجالس ادارات شركات العينة خلال فترة الدراسة يتراوح ما بين (٣ ، ١٧) عضواً ، وذلك بمدى واسع يبلغ ١٤ عضواً ، وأن متوسط عدد أعضاء مجلس الادارة على مستوى شركات عينة الدراسة يبلغ ٧.٨٩٩٧ (٧.٩%) عضواً ، بانحراف معيارى يبلغ ٢.٥٧٠ . وفيما يتعلق بمتغير التدفقات النقدية التشغيلية (*CFO*) ، فقد أظهرت الاحصاءات الوصفية أن متوسط التدفقات النقدية التشغيلية إلى اجمالى أصول الشركة يبلغ ٠.٠٦٩٨ ، بانحراف معيارى قدره ١.٠٨٨ .

• تحليل الارتباط

تعد مصفوفة الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Matrix) الأداة الأولية لاكتشاف مشكلة الأزواج الخطى بين المتغيرات التفسيرية المتضمنة بنماذج الدراسة الحالية . ويستخدم تعبير الأزواج الخطى (Multicollinearity) للإشارة إلى وجود علاقة خطية أو قريبة من الخطية بين المتغيرات التفسيرية في معادلة الانحدار المتعدد . وتقوم المصفوفة بتحليل الارتباط من الدرجة الصفرية بين متغيرات نموذج الدراسة كما هو موضح بالجدول رقم (٦) . وذلك باستخدام الارتباطات ثنائية المتغير (Bivariate Correlations). هذه الارتباطات ثنائية المتغيرات تسمح لنا بالتحقق الأولى من العلاقات المفترضة. ويعرض جدول رقم (٦) العديد من النتائج الهامة التالية :

فيما يتعلق بالعلاقة الارتباطية بين آليات التحسين الإداري وادارة الأرباح كقياس عكسى لجودة الأرباح ، تظهر نتائج تحليل الارتباط الموضحة بالجدول رقم (٦) وجود ارتباط طردى بين متغيرات كل من ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول، والملكية الإدارية، والرافعة المالية وبين القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) ، بينما كان ارتباط فترة بقاء المدير التنفيذي فى منصبه، واستقلالية مجلس الإدارة سلبى مع القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) . كما جاءت كل ارتباطات متغيرات التحسين الإدارى مع القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) دالة إحصائياً باستثناء ارتباط متغير استقلالية مجلس الإدارة. وجاءت أكثر آليات التحسين الإدارى ارتباطاً بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) كقياس عكسى لجودة الأرباح هو الرافعة المالية (المديونية) بمعامل ارتباط (٠.٣٥٢) تقريباً، وهى دالة إحصائياً عند مستوى ١% ، يليه ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول بمعامل ارتباط (٠.١٤٨) تقريباً ، وهى دالة إحصائياً عند مستوى ١% ، ثم الملكية الإدارية (٠.١٢٨) تقريباً ، وهى دالة إحصائياً عند مستوى ٥% ، ثم فترة بقاء المدير التنفيذي فى منصبه (-٠.٠٩٧) تقريباً، وهى دالة إحصائياً عند مستوى ١% ، وأخيراً استقلالية مجلس الإدارة (-٠.٠٦٤) تقريباً ، الا أنها ليست دالة احصائياً .

وفيما يخص ارتباط المتغيرات الضابطة بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) كمقياس عكسي لجودة الأرباح ، تظهر نتائج تحليل الارتباط الموضحة بالجدول رقم (٦) وجود ارتباط سلبي ومعنوي عند مستوى ٥% بين التدفقات النقدية التشغيلية و القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) ، بمعامل ارتباط (-٠.١١٥) تقريباً ، وارتباط طردى ومعنوي بين ربحية الشركة و القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) عند مستوى ١٠% بمعامل ارتباط (٠.٠٨٦) تقريباً ، بينما جاء ارتباط متغيري حجم الشركة وحجم مجلس الإدارة بإدارة الأرباح غير دال إحصائياً بمعامل ارتباط (٠.٠٨٤) ، (٠.٠١٥) تقريباً على الترتيب .

وأخيراً يرى (Hair et al, 1990) أن معاملات الارتباط الأكبر من ٠.٧ تشير إلى احتمال تعرض النموذج لمشكلة الازدواج الخطي. وفقاً لذلك، لم يتم العثور على أى احتمال لمشكلة الازدواج الخطي بين متغيرات نموذج الدراسة، حيث لا يوجد أى ارتباط يتجاوز ٠.٧ . كما يشير (Gujarati,2003) إلى أن درجة الازدواج الخطي بين متغيرات نموذج الدراسة تعد مقبولة إذا بلغ معامل الارتباط بين أى منهما ٠.٨ كحد أقصى . ووفقاً لذلك فإن الازدواج الخطي لا يمثل مشكلة في الدراسة الحالية ، حيث أن جميع معاملات الارتباط بين متغيرات نموذج الدراسة أقل من ٠.٨ ، ولقد بلغ أقصى معامل ارتباط بين المتغيرات (٠.٣٥٢) ، وذلك بين متغيري الرافعة المالية و القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) .

جدول رقم (٦)
مصفوفة الارتباط (بيرسون) للعلاقة بين متغيرات الدراسة
Correlation matrix between variables in private sector

		(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)
ABS(DAC)	(1)	1									
CEODUAL	(2)	0.1477 [2.861]***	1								
CEOTENURE	(3)	-0.0974 [-1.87]***	0.0328 [0.628]	1							
BIND	(4)	-0.0637 [-1.22]	-0.1561 [-3.03]***	0.0409 [0.783]	1						
MOWN	(5)	0.1278 [2.469]**	-0.1054 [-2.03]**	-0.1259 [-2.43]**	0.2102 [4.119]***	1					
LEV	(6)	0.3520 [7.204]***	0.0794 [1.526]	-0.0454 [-0.87]	-0.0839 [-1.61]	-0.0021 [-0.04]	1				
FSIZE	(7)	0.0842 [1.619]	-0.1259 [-2.43]***	-0.0473 [-0.91]	0.0112 [0.214]	0.1534 [2.975]***	-0.0237 [-0.45]	1			
PROF	(8)	0.0858 [1.649]*	0.0707 [1.358]	-0.0108 [-0.21]	-0.0343 [-0.66]	0.0748 [1.437]	-0.3559 [-7.29]***	0.1719 [3.344]***	1		
BSIZE	(9)	0.0153 [0.293]	-0.0911 [-1.75]*	-0.1163 [-2.24]**	0.2144 [4.204]***	0.1274 [2.460]**	-0.0297 [-0.57]	0.3272 [6.632]***	0.0988 [1.902]*	1	
CFO	(10)	-0.1148 [-2.21]**	0.0212 [0.406]	0.0244 [0.468]	-0.0094 [-0.18]	0.0325 [0.623]	-0.5278 [-11.9]***	0.0816 [1.569]	0.1242 [2.399]**	-0.0459 [-0.88]	1

Note: ***, **, * indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

٣/٨ التحليل الاستدلالي (Inferential analysis):

تهدف هذه المرحلة من التحليل إلى اختبار فروض الدراسة للوصول إلى نتائج إحصائية دقيقة يمكن الاستدلال منها على العلاقة الحقيقية في عينة الدراسة. ويشمل التحليل الاستدلالي على الانحدار المتعدد، وحجم الأثر.

أولاً : الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لتحديد الدلالة الإحصائية للعلاقة:

- تحديد الأسلوب القياسي المناسب

لتحديد الأسلوب القياسي المناسب لتقدير نماذج الدراسة فقد تم الاعتماد على أربعة اختبارات إحصائية مختلفة، كما في الجدول رقم (٧)، وهما :

- **اختبار (*Robust test*):** ويستخدم للتأكد من مدى وجود اختلافات فردية بين الشركات. حيث يُشير الفرض العدمي بأن الشركات لها ثابت واحد مشترك، بينما يشير الفرض البديل بأن لكل شركة ثابت مختلف عن الشركات الأخرى.
- **اختبار (*Residual variance test*):** يستخدم للمفاضلة بين نموذج الأثار الثابتة (*FEM*)، ونموذج المربعات الصغرى المجمع (*Pooled OLS*). حيث يُشير فرض العدم بأن نموذج المربعات الصغرى المجمع هو المناسب (أى لا توجد اختلافات فردية بين الشركات، بمعنى آخر أن كافة شركات العينة متماثلة تقريباً). بينما يشير الفرض البديل بأن نموذج الأثار الثابتة هو الملائم (بمعنى وجود اختلافات فردية بين الشركات، والتي من الأفضل السيطرة عليها من خلال المتغيرات الوهمية).
- **اختبار (*Breusch-Pagan test*):** يستخدم للمفاضلة بين نموذج الأثار العشوائية (*REM*)، ونموذج المربعات الصغرى المجمع (*Pooled OLS*). حيث يُشير فرض العدم بأن نموذج المربعات الصغرى المجمع هو الملائم (أى لا توجد اختلافات فردية بين الشركات). بينما يُشير الفرض البديل بأن نموذج الأثار العشوائية هو الملائم (أى توجد اختلافات فردية بين الشركات ومن الأفضل السيطرة عليها من خلال الخطأ العشوائى).
- **اختبار (*Hausman test*):** يستخدم للمفاضلة بين نموذج الأثار الثابتة (*FEM*)، ونموذج الأثار العشوائية (*REM*). حيث يُشير فرض العدم بأن نموذج الأثار العشوائية هو المناسب، بينما يشير الفرض البديل بأن نموذج الأثار الثابتة هو المناسب. وهنا نلجأ إليه فى حالة رفض الفرض العدمى فى الاختبارين السابقين، مما يتضمن أن نموذجى الأثار الثابتة والعشوائية مناسبين.
- **اختبار (*Time test*):** والمتمثل فى اختبار "wald" لأهمية إضافة متغيرات وهمية خاصة بالزمن، ويستخدم لتحديد ما إذا كان الزمن مؤثر فى علاقة الانحدار أم لا. حيث يُشير فرض العدم بأن الزمن غير مؤثر، بينما يشير

الفرض البديل بأن الزمن مؤثر. ويتم تقديره في حالة الاعتماد على أسلوب نموذج الأثار الثابتة أو العشوائية فقط.

جدول رقم (٧)

الاختبارات التعريفية المستخدمة في نموذج الدراسة

Specifications Tests used in the study model

Tests used	Description	Results
<i>Robust test</i>	Robust test for differing group intercepts	F(122, 83.3): (23.364)***
<i>Residual variance test</i>	Test for differing group intercepts (Pooled OLS versus FEM)	F(122, 236): (6.5652)***
<i>Breusch-Pagan test</i>	Test for differing group intercepts (Pooled OLS versus REM)	Chi-Square(1): (144.49)***
<i>Hausman test</i>	To compare between (REM versus FEM)	Chi-Square(10): (29.142)***
<i>Time test</i>	Wald joint test on time dummies	Chi-Square(2): (2.7019)

ومن الجدول (٧) السابق يتضح أن نتائج كافة الاختبارات التعريفية جاءت ذات دلالة إحصائية عند مستوى ١% باستثناء اختبار الزمن، مما يُشير إلى رفض الفرض العدمي لهذه الاختبارات وقبول الفرض البديل (باستثناء اختبار الزمن) بوجود اختلافات فردية بين عينة الشركات فقط، مع عدم وجود اختلافات بين السنوات، وأن أنسب الطرق لمعالجة هذه الاختلافات هي طريقة الأثار الثابتة أحادية الاتجاه (1Way Fixed Effects).

وتقوم فكرة الأثار الثابتة على تطوير طريقة المربعات الصغرى المجمع (Pooled OLS)، حيث أن هذه الطريقة تفترض أن كل المعاملات ثابتة بالنسبة للزمن والشركات، أي عدم الأخذ في الاعتبار الاختلاف بين الشركات أو اختلاف الزمن للبيانات المجمع، كما بالمعادلة التالية:

$$Y_{it} = \beta_1 + \beta_2 X_{2it} + \dots + u_{it}$$

وهنا يتم تقدير الانحدار باستخدام طريقة OLS العادية. وعلى الرغم من أن هذا الفرض شديد التعقيد ، إلا أنه قد يكون افتراضاً ساذجاً وغير واقعي. وهنا فإن نموذج الأثار الثابتة (FEM) (Fixed Effects Model) ، أو ما يسمى بنموذج المربعات الصغرى باستخدام المتغيرات الوهمية Least-squares dummy variable (LSDV) يُتيح اختلاف الجزء المقطوع من المحور الصادي باختلاف الشركات ، مما يجعلنا نضع في الاعتبار عند التحليل الاختلافات الفردية لكل شركة، ولكننا مازلنا نفترض أن معاملات الميل ثابتة بالنسبة لكل شركة، كما يتضح من المعادلة التالية:

$$Y_{it} = \beta_{1i} + \beta_2 X_{2it} + \dots + u_{it}$$

والاختلاف الوحيد عن نموذج المربعات الصغرى المجمعة في أننا وضعنا الترميز i على الجزء المقطوع من المحور الصادي للتعبير عن إمكانية اختلافه باختلاف الشركات. هذه الاختلافات قد تكون بسبب سمات خاصة بكل شركة، وبالتالي فإن مصطلح "التأثيرات الثابتة" يعود إلى أنه على الرغم من اختلاف الجزء المقطوع من المحور الصادي بين المشاهدات فإنه لا يختلف باختلاف الزمن، لذلك فهو ثابت زمنياً. وهنا في حالة إذا أظهر اختبار الزمن بأن الزمن مؤثر في الانحدار تتحول طريقة القياس إلى نموذج الأثار الثابتة ثنائي الاتجاه (*two way FEM*) أي أن الجزء المقطوع من المحور الصادي يختلف باختلاف الشركات والزمن. كما في المعادلة التالية:

$$Y_{it} = \beta_{1it} + \beta_2 X_{2it} + \dots + u_{it}$$

- تحليل الانحدار

اعتمدت الباحثة في دراسة العلاقة بين المتغير التابع (جودة الأرباح) والمتغيرات المستقلة (آليات التحسين الإداري) ، والمتغيرات الضابطة على نموذج الانحدار الخطي متعدد المتغيرات ، السابق الإشارة إليه ، وذلك بهدف التعرف على تأثير آليات التحسين الإداري محل الاختبار على جودة الأرباح ، بما يسهم في اختبار فروض الدراسة الحالية . وتسعى الباحثة في هذا الجزء من الدراسة إلى عرض نتائج نموذج الانحدار عن العلاقة

بين التحسين الإداري وإدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة الأرباح ، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الضابطة ، والتي قد يكون لها تأثيراً محتملاً على المتغير التابع .

أ- تقدير نموذج الدراسة باستخدام أسلوب الآثار الثابتة:

قبل التقدير الفعلي للمعاملات ينبغي التأكد من جودة نموذج الدراسة المستخدم في التحليل ، وخلوه من مشاكل القياس المختلفة ، وذلك للاطمئنان إلى النتائج المتحصلة ، ويتم ذلك من خلال استخدام الاختبارات التشخيصية المختلفة (Diagnostic Tests). وذلك وفقاً للاختبارات التالية:

جدول رقم (٨)

الاختبارات التشخيصية

Diagnostic Tests used in the study model

Problems	Tests used	Results
Heteroskedasticity	White's test	Chi-Square(140): (288.72)***
Serial Correlation	Wooldridge test	t(122): (-2.067)**
Cross-Section Dependence	Pesaran CD	z: (-1.071)
Normality	Jarque-Bera	Chi-Square(2): (1883.1)***
Function Form	Ramsey RESET Test	F(2, 234): (68.344)***
Breakpoint	Chow test	Chi-Square(11): (20.988)**
Collinearity	Variance Inflation Factors (VIF)	All values less than 10
Omit variables	Omitting variables test based on covariance matrix	F(6, 119): (879.19)***
Linearity	Auxiliary regression for non-linearity test (squared terms)	F(10, 122): (5.4341)***
	Auxiliary regression for non-linearity test (log terms)	Chi-Square(4): (9.1163)*

أشارت نتائج الاختبارات التشخيصية في الجدول رقم (٨) إلى خلو نموذج الدراسة المقدر من مشكلة الاعتمادية بين بواقي شركات العينة (Cross-Section Dependence)، كما أن النموذج موصف بشكل ملائم (صحة الشكل الدالي للنماذج (Functional Form)). ولقد أشار اختبار (Chow) إلى عدم وجود كسر في البيانات الطولية (Breakpoint). كذلك أظهر اختبار معامل التضخم (VIF) عدم وجود مشكلة الأزواج الخطى بين المتغيرات المستقلة ، حيث جاءت قيمة معامل التضخم لكل المتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة أقل من (١٠). وأوضح اختبار (Omit variables) أن جميع متغيرات النموذج تختلف إحصائياً عن الصفر، أي أنها مهمة ولا يجب حذف أي متغير منهم.

وفى المقابل أظهرت اختبارات التأكد أن النموذج المستخدم يعانى من مشكلة عدم ثبات التباينات (Heteroscedasticity)، بالإضافة لوجود ارتباط تسلسلى بين البواقي (Serial Correlation)، وأن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي (Normality). وبناءً عليه ، فقد تم تقدير نموذج الأثار الثابتة باستخدام أمر White standard errors، وذلك لأن هذا الأمر فعال فى تنقيح النتائج القياسية (من خلال الانحراف المعياري) إذا كانت النماذج تعانى من مشكلة الارتباط التسلسلى بين البواقي وعدم ثبات التباينات معاً. وبالتالي تكون المقدرات الناتجة ذات كفاءة عالية ويمكن الاعتماد عليها بشكل كبير. كما أن مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبواقي ليس لها أهمية كبيرة هنا لأنه طبقاً للنظرية الإحصائية فإن مقدرات OLS تؤول إلى التوزيع الطبيعي بوجه عام وذلك مع زيادة حجم العينة، وبالتالي فى العينات الكبيرة كما فى دراستنا الحالية ، فإن الاستدلال الإحصائى سيتبع طريقة OLS العادية المفترضة التوزيع الطبيعي. وأخيراً تم استخدام اختبار (Lagrange Multiplier) LM لاختبار عدم الخطية وتوصيف النموذج (Model Specification) والذى يتمثل فى اختبار (Auxiliary regression for non-linearity test) ، والذى أظهر أن جميع المتغيرات المستقلة خطية بالنسبة لعلاقتها بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) باستثناء متغير الرافعة المالية والذى يأخذ الشكل التربيعى. وبناءً عليه تم تقدير نموذج الدراسة باستخدام الرافعة المالية فى الشكل التربيعى. وترتيباً على نتائج هذه الاختبارات يمكن اتخاذ قرار بصلاحيه استخدام نموذج الدراسة المقترح فى اختبار فروض الدراسة ، كما يتضح من الجدول (٩) التالى:

جدول رقم (٩)

نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر التحصين الإداري على إدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة الأرباح
Managerial Entrenchment and Earning management: Econometric results

Dependent variable: ABS(DAC)

Method: Iway fixed effects with white robust standard error

Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CEODUAL	0.02621	0.0056	4.670	0.000***
CEOTENURE	0.00175	0.0013	1.359	0.175
BIND	-0.03815	0.0109	-3.488	0.001***
MOWN	0.06930	0.0050	13.93	0.000***
LEV	-0.12633	0.0133	-9.498	0.000***
LEV_squared	0.08414	0.0046	18.41	0.000***
FSIZE	0.11326	0.0042	27.22	0.000***
PROF	0.27516	0.0268	10.26	0.000***
BFSIZE	-0.00003	0.0027	-0.012	0.991
CFO	0.07050	0.0144	4.907	0.000***
Constant	-2.08571	0.1015	-20.55	0.000***
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy firm)	Yes	Firm GLS Weights	Yes	
Key Statistics				
R-squared	%90.6	Adjusted R-squared	%85.4	
Fisher test (F-stat.)	(17.26)***	Durbin-Watson stat.	2.8981	
Post-hoc Statistical Power	%100			

Note: ***, **, * indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

يعرض الجدول رقم (٩) والخاص بدراسة العلاقة بين التحصين الإداري وإدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة الأرباح ، نتائج اختبار أثر التحصين الإداري على جودة الأرباح ، والتي يمكن عرضها كما يلي:

تظهر نتائج تحليل الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة الحالية ، والموضحة بالجدول رقم (٩) وجود تأثير إيجابي لازدواجية دور المدير التنفيذي الأول (CEODUAL) على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) عند مستوى دلالة إحصائية ١% . وبالتالي تأثير سلبي على جودة الأرباح (باعتبار أن إدارة الأرباح مقياس سلبي لجودة الأرباح) ، حيث كانت قيمة معامل الانحدار (٠.٠٢٦٢) ، مما يشير إلى وجود علاقة سلبية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول وجودة الأرباح. وبالتالي تدعم هذه النتيجة فكرة أن الازدواجية تؤسس لتحصين المدير التنفيذي الأول

من خلال تركيز السلطة في يده ، مما يقيد من استقلالية مجلس الإدارة ، ويجعل الدور الرقابي لمجلس الإدارة غير فعال. حيث أن تعيين المدير التنفيذي الأول في منصب رئيس مجلس الإدارة يجعله قادراً على السيطرة والتحكم في مجلس الإدارة، واتخاذ قرارات تحقق منفعة وأهدافه الخاصة بشكل انتهازي على حساب مصلحة الملاك وباقي الأطراف ذات الصلة بالشركة ، وزيادة الحوافز الانتهازية للمديرين والمتعلقة بإدارة الأرباح . وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة مثل (صيام ، ٢٠١٤ ، عفيى ، ٢٠١٤) . بينما يأتي ذلك على النقيض مع ما توصلت إليه العديد من نتائج الدراسات السابقة مثل (Mahdi et al,2018, Mea et al) . مما سبق يتضح أن تلك النتيجة لا تدعم الفرض الأول للدراسة الحالية بعدم وجود علاقة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول وجودة الأرباح . لذا ، لا يمكن قبوله .

كذلك تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة الحالية ، والموضحة بالجدول رقم (٩) إلى عدم وجود تأثير معنوي لفترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه (CEOTENURE) على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح)، وبالتالي عدم وجود تأثير لفترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه على جودة الأرباح . وقد اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من (Mahdi et al,2018, Mea et al)، التي أظهرت نتائجها وجود علاقة ايجابية بين فترة بقاء المدير التنفيذي الأول وجودة الأرباح . كما اختلفت هذه النتيجة مع دراسة (Fagbemi et al ,2020) التي أظهرت نتائجها وجود علاقة سلبية بين فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه وجودة الأرباح. مما سبق يتضح أن تلك النتيجة تدعم الفرض الثانى للدراسة الحالية بعدم وجود علاقة بين فترة بقاء المدير التنفيذي الأول وجودة الأرباح . لذا ، لا يمكن رفضه .

أيضاً توضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة الحالية ، والموضحة بالجدول رقم (٩) ، أن هناك تأثير سلبى لاستقلالية مجلس الإدارة (BIND) على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) ، حيث كانت قيمة معامل الانحدار (-٠.٠٣٨١٥) ، وبالتالي تأثير إيجابى لاستقلالية مجلس الإدارة على جودة

الأرباح عند مستوى معنوية ١% . وتدعم تلك النتيجة فكرة أن ارتفاع استقلالية مجلس الإدارة ، من خلال زيادة نسبة المديرين غير التنفيذيين (الخارجيين) في مجلس الإدارة يقلل من التحسين الإداري للمديرين ، ويجعل المجلس أكثر كفاءة وفعالية في أداء دوره المنوط به بشأن مراقبة تصرفات الإدارة التنفيذية للشركة والحد من الانتهازية الإدارية المتعلقة بإدارة الأرباح ، حيث أن المديرين غير التنفيذيين يمتلكون خبرة في الإدارة واتخاذ القرارات، ولديهم الدافع لكسب ثقة المساهمين من خلال الرقابة الفعالة ، والحد من السلوك الانتهازي للمديرين ، وتقارب المصالح. وتتسق تلك النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة ، على سبيل المثال (عفيفي ، ٢٠١٤ ، محمد، ٢٠١١) ، (Mahdi et al,2018, Lee,2015, Ajward,2011) بينما يأتي ذلك على النقيض مع ما توصلت إليه دراسة (Wang,2007) . مما سبق يتضح أن تلك النتيجة لا تدعم الفرض الثالث للدراسة الحالية بعدم وجود علاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة الأرباح . لذا ، لا يمكن قبوله .

كما تبين نتائج تحليل الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة الحالية ، والموضحة بالجدول رقم (٩) ، أن هناك تأثير إيجابي للملكية الإدارية (*MOWN*) على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) ، ومن ثم تأثير سلبي على جودة الأرباح عند مستوى دلالة احصائية ١% . وكانت قيمة معامل الانحدار (٠.٠٦٩٣٠) ، وتدعم تلك النتيجة فكرة أن تزايد نسبة ملكية الإدارة في أسهم الشركة يولد لدى المديرين دوافع قوية للعمل بالشكل الذي يتواءم مع مصالحهم الشخصية من خلال الانخراط في ممارسات إدارة الأرباح ، أي أن ملكية المديرين المرتفعة والقوة التصويتية الكبيرة المرتبطة بهم تؤدي إلى زيادة مستوى التحسين الإداري، الأمر الذي من شأنه يؤدي إلى تزايد السلوك الانتهازي للمديرين ، وتحقيق مصالحهم الخاصة بما يضر مصالح الاطراف الأخرى ذات المصلحة في الشركة ، من خلال زيادة ممارسات إدارة الأرباح ، مما يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة مثل : (حسن، ٢٠١٧) ، (Mahdi et al,2018, Mea et al) ، (Lee,2015, 2017) . بينما تختلف هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة

مثل : (الشريف وأبو عجيبة ، ٢٠٠٩، صالح ، ٢٠١٠ ، محمد ، ٢٠١١) . مما سبق يتضح أن تلك النتيجة لا تدعم الفرض الرابع للدراسة الحالية بعدم وجود علاقة بين الملكية الادارية وجودة الأرباح . لذا ، لا يمكن قبوله .

توضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة الحالية ، والموضحة بالجدول رقم (٩) ، أن العلاقة بين الرافعة المالية (*LEV*) والقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (ادارة الأرباح) علاقة غير خطية ، فعند المستويات المنخفضة من الرافعة المالية يكون تأثيرها سلبى على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) ، مما يؤثر ايجابياً على جودة الأرباح ، فى المقابل عند المستويات المرتفعة من الرافعة المالية يكون تأثيرها إيجابى على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) ، مما يؤثر سلبياً على جودة الأرباح . وبالتالي فإن علاقة الرافعة المالية بإدارة الأرباح تأخذ شكل حرف U. مما يعنى أنه كلما ارتفعت نسبة اجمالى الالتزامات إلى اجمالى الأصول (زيادة اعتماد الشركة على الديون فى تمويل أنشطتها) زادت دوافع وحوافز المديرين إلى ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات، مما يؤثر سلباً على جودة الأرباح ، وكلما انخفض اعتماد الشركة على الديون فى تمويل أنشطتها تقل دوافع وحوافز المديرين إلى ممارسات إدارة الأرباح فى الشركات ، مما يؤثر ايجابياً على جودة الأرباح. وتدعم تلك النتيجة فكرة أن المديرين ربما يسعون نحو استخدام الاستحقاقات الاختيارية للوفاء بمتطلبات شروط عقود المديونية ، وعدم الاخلال أو الانتهاك لتلك الشروط ، الأمر الذى يقود إلى انخفاض جودة الأرباح فى الشركة . وتتسق تلك النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات السابقة ، على سبيل المثال (قرايش ، ٢٠٠٩) ، (Fagbemi et al, 2020, Omid, 2012) بينما تأتى هذه النتيجة على النقيض مع نتائج دراسات (Rudra, 2012) ، (حمدان ، ٢٠١٢، نوروالعواوودة، ٢٠١٧) . مما سبق يتضح أن تلك النتيجة لا تدعم الفرض الخامس للدراسة الحالية بعدم وجود علاقة بين الملكية الادارية وجودة الأرباح . لذا ، لا يمكن قبوله .

وفيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة ، فيتضح من نتائج تحليل الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة الحالية ، والموضحة بالجدول رقم (٩) ، وجود تأثير إيجابى لمتغيرات حجم

الشركة (*FSIZE*)، وربحية الشركة (*PROF*) ، والتدفقات النقدية التشغيلية (*CFO*) على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) . حيث بلغت قيمة معامل الانحدار للمتغيرات (٠.١١٣)، (٠.٢٧٥) ، (٠.٠٧١) على الترتيب. وفي المقابل نجد تأثير سلبى لمتغيرى حجم مجلس الإدارة (*BFSIZE*) على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) ، الا أنه غير دال احصائياً ، أى أن حجم مجلس الإدارة لا يؤثر على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) . وأخيراً بالانتقال للإحصاءات العامة للانحدار ، والموضحة بالجدول رقم (٩) ، فيتضح ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) حيث يُفسر نموذج الدراسة ٨٥.٤% من التغيرات التى تحدث فى القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) كقياس عكسى لجودة الأرباح ، أما باقى النسبة البالغة ١٤.٦% فترجع إلى الخطأ العشوائى نتيجة لوجود متغيرات أخرى لم يتم السيطرة عليها داخل النموذج. كذلك جاءت قيمة إحصائية (*Durbin-Watson*) (٢.٨٩٨) مما يُشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتى من الدرجة الأولى بين متغيرات نموذج الدراسة. وأخيراً يشير اختبار فيشر (*Fisher*) (*F-Stat*) إلى رفض الفرض العدمى وقبول الفرض البديل بوجود دلالة إحصائية لنموذج الدراسة الحالية ككل عند مستوى معنوية ١%.

ب- الفحص التأكيدى (Robustness Checks):

يستهدف التحليل القياسى ليس فقط التعرف على أثر التحصين الإدارى على جودة الأرباح فقط، ولكن التحقق مما إذا كان هذا الأثر مستقر وقوى (*Robust*)، أى لا يختلف الأثر باختلاف الطريقة المستخدمة للتحليل ، أو عينة الشركات المستخدمة ، أو المؤشرات الوكيلية المستخدمة. وقد اشتمل التحليل فى الجزء السابق من الدراسة على أحد إجراءات القوة وهى استخدام أكثر من متغير وكيل، من خلال استخدام خمسة مؤشرات وكيلية مختلفة للتعبير عن التحصين الإدارى. وسوف يتم إجراء فحص تأكيدى فى الجدول رقم (١٠) التالى من خلال إعادة تقدير نموذج الدراسة باستخدام أسلوب قياسى مختلف وهى طريقة (*Panel Weighted Least Squares*) القوية ضد مشكلة عدم ثبات التباينات (*Heteroscedasticity*). وقد أظهرت النتائج عدم

وجود اختلاف فى النتائج باستخدام أسلوب قياسى مختلف . وبالتالي تؤكد هذه النتيجة أن علاقة التحسين الإدارى بجودة الأرباح ثابتة وقوية بغض النظر عن الأسلوب القياسى المستخدم أو المؤشرات الوكيلية المستخدمة للتعبير عن التحسين الإدارى.

جدول رقم (١٠)

الفحص التأكيدى

Robustness Checks

Dependent variable: ABS(DAC)

Method: Panel Weighted Least Squares (weights based on per-unit error variances)

<i>Variables</i>	<i>Coefficient</i>	<i>Std. Error</i>	<i>t-Statistic</i>	<i>Prob.</i>
<i>CEODUAL</i>	0.05793	0.0099	5.795	0.000***
<i>CEOTENURE</i>	-0.00053	0.0015	-0.348	0.728
<i>BIND</i>	-0.15590	0.0207	-7.519	0.000***
<i>MOWN</i>	0.06031	0.0148	4.075	0.000***
<i>LEV</i>	-0.17816	0.0414	-4.297	0.000***
<i>LEV_squared</i>	0.13419	0.0145	9.244	0.000***
<i>FSIZE</i>	0.00821	0.0053	1.537	0.000
<i>PROF</i>	0.35357	0.0626	5.646	0.000***
<i>BSIZE</i>	0.00050	0.0027	0.183	0.078
<i>CFO</i>	0.23813	0.0384	6.197	0.585***
<i>Constant</i>	-0.00458	0.0868	-0.053	0.958

Key Statistics

<i>R-squared</i>	%41.01	<i>Adjusted R-squared</i>	%39.4
<i>Fisher test (F-stat.)</i>	(24.89)***	<i>Durbin-Watson stat.</i>	2.9069

Post-hoc Statistical Power

Note: ***, **, * indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

ثانياً : حجم الأثر (Effect Size) لتحديد الدلالة العملية للعلاقة:

يوفر حجم الأثر مقياساً كمياً لحجم الاختلاف بين المجموعات ، أو الارتباط بين المتغيرات. وبالتالي يوفر تقييماً لقوة النتائج التي لا توفرها الاختبارات ذات الدلالة الإحصائية وحدها . أى يوضح حجم الدلالة العملية للعلاقة فى الواقع الفعلى، وما إذا

كان للعلاقة أهمية عملية صغيرة أو متوسطة أو كبيرة في البيئة المحاسبية لعينة الدراسة. وهناك العديد من المقاييس المختلفة لحجم الأثر المناسبة للاختبارات المختلفة ينتمون إلى واحدة من عائلتين: مقاييس الاختلاف أو مقاييس الارتباط. ولقد أصبح من الممارسات المفضلة الإبلاغ عن أحجام الأثر في الدراسات الكمية في مختلف العلوم لعدة أسباب وهي:

- إن الأهمية الإحصائية هي أقل الأمور إثارة للاهتمام حول النتائج، فالدلالة الإحصائية p ليست كافية ، وذلك لأنها توضح فقط وجود علاقة أقوى بين متغيرين (رفض الفرضية الصفرية)، أي توضح لنا أنه من غير المحتمل أن تكون العلاقة الموجودة بين المتغيرات ناتجة عن الصدفة البحتة. بينما يوضح لنا حجم الأثر عن مدى تأثيرها (قوة العلاقة عملياً). فعلى سبيل المثال قد تكون قيمة الدلالة الإحصائية أقل من ٠.٠٥ ولكن حجم الأثر ضئيل، وهنا لا يستحق الاستثمار في التدخل أو استخلاص النتائج لتطوير النظرية. وبالتالي فإن حجم الأثر يعزز نهجاً أكثر علمية.
- كذلك على عكس الدلالة الإحصائية، يمكن استخدام أحجام الأثر للمقارنة الكمية لنتائج الدراسات التي أجريت في بيئات وفترات مختلفة، كما تسمح للباحثين الآخرين بإجراء التحليلات البعدية، وبالتالي فهو يروج لمقاربة علمية أكثر لتراكم المعرفة.
- كذلك تُساعد أحجام الأثر في إجراء تحليلات القوة لتحديد حجم العينة الملائم . ونستنتج من ذلك أن حجم الأثر يمدهنا بمعلومات إضافية للقرار الاستنتاجي لقبول أو رفض فرضية العدم، ويتم حساب حجم الأثر هنا من الارتباطات الجزئية (Partial Correlation Coefficients (PCCs) بين مؤشر جودة الأرباح والتحسين الإداري. والتي تقيس علاقة الارتباط بين المتغير التابع والمستقل مع التحكم في باقي المتغيرات الأخرى بالنموذج (بافتراض أنها تؤثر أيضاً على المتغير التابع). ثم بعد ذلك يتم تحويل هذه الارتباطات إلى مقياس طبيعي أي Fisher's Zr. ويوضح الجدول (١١) التالي تفسير مؤشرات أحجام الأثر المختلفة بناءً على (Cohen ,1988) ، (Hattie ,2009) كما يلي:

جدول رقم (١١)
مؤشرات أحجام الأثر المختلفة
Interpretation for different effect sizes:

Effect Size			Interpretation	
Cohen's d	r*	η^2	Cohen (1988)	Hattie (2009)
< 0	< 0	-	Adverse Effect	
0.0	0.00	0.000	No Effect	Developmental effects
0.1	0.05	0.003		
0.2	0.10	0.010	Small Effect	Teacher effects
0.3	0.15	0.022		
0.4	0.20	0.039		
0.5	0.24	0.060	Intermediate Effect	Zone of desired effects
0.6	0.29	0.083		
0.7	0.33	0.110		
0.8	0.37	0.140		
0.9	0.41	0.168	Large Effect	
≥ 1.0	0.45	0.200		

* Cohen (1988) reports the following intervals for r: 0.1 to 0.3: small effect; 0.3 to 0.5:

كما يعرض الجدول (١٢) الدلالة العملية (حجم الأثر) لأثر مؤشرات التحسين الإداري على جودة الأرباح في نموذج الدراسة.

جدول رقم (١٢)

Practical significance for Managerial Entrenchment Retention (Managerial Entrenchment variable)

	CEODUAL	CEOTENURE	BIND	MOWN	LEV	LEV_squared
Effect Size (Cohen's d)	0.6053	0.3277	-1.0205	1.9546	-0.8123	0.9760
Effect Size (r)	0.2982	0.1631	-0.4903	0.8652	-0.3957	0.4704
Confidence interval (%95)						
Lower	0.1944	0.0592	-0.5942	0.7613	-0.4996	0.3666
Upper	0.4021	0.2669	-0.3865	0.9691	-0.2919	0.5743
t-stat. (Effect Size)	[5.718]***	[3.096]**	[9.641]***	[18.47]***	[7.674]***	[9.220]***
Interpretation	Intermediate Effect	Small Effect	Large Effect	Large Effect	Large Effect	Large Effect

Note: ***, **, * indicate significance at 1%, 5% and 10% respectively.

يتضح من الجدول رقم (١٢) وجود دلالة عملية إيجابية صغيرة (*Small Effect*) لعلاقة فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) كمقياس عكسي لجودة الأرباح ، وذلك بناءً على نتائج مؤشري حجم الأثر (سواء مؤشر كوهين د أو الارتباط)، في حين نجد دلالة عملية إيجابية متوسطة (*Intermediate Effect*) لعلاقة ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) . وفي المقابل جاءت الأهمية العملية لباقي مؤشرات التحسين الإداري في التأثير على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (إدارة الأرباح) كبيرة (*Large Effect*). مما يشير إلى وجود أهمية عملية وتطبيقية في البيئة المحاسبية المصرية لعلاقة التحسين الإداري بجودة الأرباح .

وبعد الانتهاء من تحليل النتائج واختبار فروض الدراسة ، تقوم الباحثة في الجزء التالي من الدراسة بتقديم خلاصة موجزة لهذه الدراسة ، واقتراح العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لدراسات محاسبية مستقبلية .

٩- خلاصة الدراسة والدراسات المستقبلية

١/٩ خلاصة الدراسة :

يعد التحسين الإداري أحد المظاهر البارزة لمشكلة الوكالة وتعارض المصالح بين المديرين والمساهمين ، ويحدث عندما يكتسب المديرين قوة كبيرة تمكنهم من السيطرة على مجلس الإدارة وتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب مصلحة المساهمين ، وهناك وجهتي نظر على طرفي نقيض بشأن تحديد وتفسير طبيعة العلاقة بين التحسين الإداري وإدارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة الأرباح . فمن ناحية ، هناك وجهة نظر ترى أن التحسين الإداري ينطوي على تأثير إيجابي على ممارسات إدارة الأرباح ، ويجعل المديرين أكثر انخراطاً في التلاعب بأرقام الأرباح وتشويهها بما يحقق مصالحهم الخاصة ، ويضر بمصلحة المساهمين ، مما يؤثر سلباً على جودة الأرباح . ومن ناحية أخرى ، ترى وجهة النظر الثانية أن التحسين الإداري مفيداً ، حيث أن المديرين الأكثر تحصناً هم أقل احتمالية للانخراط في الاستخدام الانتهازي

للأرباح التي تضر بالمساهمين، ويعتبر وسيلة جيدة لتقليل التلاعب بالأرباح والحد من ممارسات ادارة الأرباح ، مما يؤثر ايجابياً على جودة الأرباح . كما أن المديرين الأكثر تحصيماً يديروا الأرباح بكفاءة وفعالية لإفادة المساهمين ، مما يعنى أن التحصين الإداري يؤدي إلى انتهاج المديرين سلوك إداري سليم في ممارسات ادارة الأرباح .

وانطلاقاً من هذا التناقض في الرأي بشأن تحديد ومعرفة طبيعة العلاقة بين التحصين الإداري وادارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة الأرباح ، يتضح أن هذا الموضوع يعد مجالاً خصباً يحتاج لمزيد من البحث والدراسة ، وأن هناك العديد من التساؤلات الهامة التي لا تنطوي على إجابات كافية ، على وجه الخصوص ما إذا كانت المستويات المختلفة لإدارة الأرباح يمكن أن تضيف رؤية للتحقق من الآثار الاقتصادية للتحصين الإداري عليها . لذا ، استهدفت الدراسة الحالية التعرف على طبيعة العلاقة بين التحصين الإداري وادارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية .

وباستخدام عينة مكونة من ١٢٥ شركة مساهمة مصرية مسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية ، وتنتمي إلى ١١ قطاعاً اقتصادياً غير مالي ، خلال الفترة الزمنية ٢٠١٧-٢٠١٩ ، اختبرت الدراسة أثر التحصين الإداري (مقاساً بازديواجية دور المدير التنفيذي الأول ، فترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه ، استقلالية مجلس الادارة ، الملكية الادارية ، الرافعة المالية) على ادارة الأرباح كمقياس عكسي لجودة الأرباح .

وتعد الدراسة الحالية بمثابة مساهمة علمية في أدبيات الفكر المحاسبي ، وذلك من خلال تقديمها لأدلة تفسيرية وقرائن عملية من بيئة الأعمال المصرية ، فيما يتعلق بالعلاقة الارتباطية التأثيرية بين التحصين الإداري وجودة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية . وقد توصلت الدراسة الحالية إلى مجموعة من النتائج الهامة والتي تتمثل فيما يلي :

- وجود تأثير إيجابي لازدواجية دور المدير التنفيذي الأول (CEODUAL) على إدارة الأرباح عند مستوى دلالة إحصائية ١% . وبالتالي تأثير سلبي على جودة الأرباح ، مما يشير إلى وجود علاقة سلبية بين ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول وجودة الأرباح.
- عدم وجود تأثير لفترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه (CEOTENURE) على ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي عدم وجود تأثير لفترة بقاء المدير التنفيذي الأول في منصبه على جودة الأرباح .
- أن هناك تأثير سلبي لاستقلالية مجلس الإدارة (BIND) على ممارسات إدارة الأرباح ، وبالتالي تأثير إيجابي على جودة الأرباح عند مستوى معنوية ١% ، مما يشير إلى وجود علاقة ايجابية بين استقلالية مجلس الادارة وجودة الأرباح.
- أن هناك تأثير إيجابي للملكية الإدارية (MOWN) على ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم تأثير سلبي على جودة الأرباح عند مستوى دلالة احصائية ١% . مما يشير إلى وجود علاقة سلبية بين الملكية الادارية وجودة الأرباح.
- أن هناك علاقة غير خطية بين الرافعة المالية (LEV) وادارة الأرباح ، فعند المستويات المنخفضة من الرافعة المالية يكون تأثيرها سلبي على ممارسات إدارة الأرباح ، مما يؤثر ايجابياً على جودة الأرباح. في المقابل عند المستويات المرتفعة من الرافعة المالية يكون تأثيرها إيجابي على ممارسات إدارة الأرباح ، مما يؤثر سلباً على جودة الأرباح . وبالتالي فإن علاقة الرافعة المالية بجودة الأرباح تأخذ شكل حرف U.

في ضوء ما سبق ، ترى الباحثة أن نتائج الدراسة الحالية تتفق مع وجهة النظر القائلة بأن التحصين الإداري غير مفيد . ويقود المديرين إلى انتهاج السلوك الانتهازي لممارسات إدارة الأرباح ، وذلك لتحقيق مصالحهم وأهدافهم الخاصة على حساب مصالح الملاك ، مما ينعكس بشكل سلبي على جودة الأرباح .

وفي المجمل ، ترى الباحثة أن الدراسة الحالية تقدم دليلاً عملياً على أن اختلاف الظروف البيئية يمكن أن يؤثر بشكل أو بآخر على ما يتم التوصل إليه من نتائج ، وهو

ما يمكن التدليل عليه من خلال مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة التي أجريت في العديد من البيئات الأخرى ، والفترات المختلفة ، والتي تم استعراض بعضها منها في إطار الدراسة الحالية.

٢/٩ الدراسات المستقبلية :

ان موضوع التحسين الإداري مازال في حاجة إلى مزيد من الدراسة والتفحص وبخاصة في البيئة المحاسبية المصرية ، وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج ، تقترح الباحثة عددا من المجالات التي يمكن أن تشكل أساسا لبحوث ودراسات محاسبية مستقبلية ، يتمثل أهمها فيما يلي :-

- أثر التدفق النقدي الحر على العلاقة بين التحسين الإداري ومستوى المديونية في الشركات المساهمة المصرية .
- العلاقة بين التحسين الإداري وتمهيد الدخل في الشركات المساهمة المصرية .
- العلاقة بين التحسين الإداري وهيكل رأس المال في الشركات المساهمة المصرية .
- أثر التحسين الإداري على ادارة الارباح في الشركات الى تنتمي للقطاع المالى المصرى .
- أثر خصائص الشركات على التحسين الإداري في الشركات المساهمة المصرية.

١٠- المراجع ١/١٠ المراجع العربية :

- ابراهيم ، صالح رضا ابراهيم ، ٢٠١٢ ، العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح واثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الاعمال المصرية – دراسة نظرية وتطبيقية ، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثاني: ٣٨١- ٤٣٢ .
- أبو العز ، محمد السعيد ، ١٩٩٥ ، نظرية الوكالة والدور التأثيرى لنظم معلومات المحاسبة الادارية ، **مجلة البحوث التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد الأول : ١٣٣-١٧٤
- أبو العز ، محمد السعيد ، ٢٠١٣ ، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار والائتمان** ، المؤلف ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .
- أبو سالم ، سيد سالم محمد ، ٢٠١٢ ، العلاقة بين مستوى تطبيق آليات حوكمة الشركات وإدارة الدخل : دراسة اختبارية ، **رسالة ماجستير** ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .
- أبو سالم ، سيد سالم محمد ومحمد فؤاد محمد علوان ، ٢٠١٨ ، تأثير آليات التحسين الإدارى على قيمة الشركة : نظرية الوكالة مقابل نظرية الاشراف : دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية ، **مجلة الفكر المحاسبى** ، قسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني: ٤١٠- ٤٦٨ .
- أبو عجيلة ، عماد محمد وعلام محمد موسى حمدان ، ٢٠١٠ ، أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن، **المجلة العربية للعلوم الإدارية**، جامعة الكويت، الكويت، المجلد ١٧ ، العدد الثاني: ٢٢٧ – ٢١١.
- أبو عجيلة ، عماد محمد وعلام محمد موسى حمدان ، ٢٠٠٩ ، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح: دليل من الأردن، ورقة عمل مقدمة إلى: **مؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية**، جامعة فرحات عباس: الجزائر ٢٠- ٢١ أكتوبر.
- الشريف ، عدنان اقبال و عماد محمد أبو عجيلة ، ٢٠٠٩ ، العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية، **المؤتمر السابع: مؤتمرات تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال: التحديات والفرص والأفاق** ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن.
- الشريف ، إقبال ، ٢٠٠٨ ، جودة الأرباح وعلاقتها بجوانب الحاكمية المؤسسية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان .
- الفولى ، فايقة جابر حسن ، ٢٠١٨ ، أثر خصائص مجلس الإدارة علي جودة الأرباح كمقياس لجودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية ، **المؤتمر الدولي الثانى لإدارة المنظمات الصناعية والخدمية: الممارسات الحالية والتوجهات المستقبلية** ، كلية التجارة ، جامعة جنوب الوادى ، الغردقة، مصر من ١ إلى ٣ سبتمبر ٢٠١٨ .

- بلال ، السيد حسن سالم ، ٢٠١٧ ، العلاقة بين جودة الأرباح والنقدية المحتفظ بها : دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية ، *مجلة الفكر المحاسبي* ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد السابع : ٢٠٠ - ٢٤٨ .
- حسن، رضا صبحي محمد ، ٢٠١٧ ، العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح في شركات المساهمة المصرية. مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد الأول: ١٧٩ - ٢٠٢ .
- حمدان ، علام محمد موسى ، ٢٠١٢ ، العوامل المؤثرة في جودة الأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية ، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية* ، الجامعة الإسلامية بغزة ، العدد الأول: ٢٦٥-٣٠١ .
- صالح ، رضا السيد، ٢٠١٠ ، العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة نظرية وتطبيقية ، *المجلة العلمية مجلة التجارة والتمويل* ، كلية التجارة ، جامعة طنطا، العدد الثاني: ٣٧٩ - ٤٣٢ .
- صيام، محمود عبدالملك سالم، ٢٠١٤ ، العلاقة بين الحاكمية المؤسسية وجودة الأرباح : دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، *رسالة ماجستير غير منشورة* ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ، غزة .
- عباس ، داليا عادل وهانى محمد عزيز الزهار وزينب على على أبو عبده ، ٢٠١٨ ، نموذج مقترح لقياسي اثر الاستحقاقات الاختيارية على جودة الارباح في ظل ظروف عدم التأكد : دراسة تطبيقية ، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل* ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثالث: ١٠٢ - ١٣٠ .
- عفيفي ، هلال عبد الفتاح ، ٢٠١٧ ، أثر التحصين الإداري وإدارة الأرباح على مكافأة مجلس الإدارة : دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية ، *مجلة البحوث التجارية* ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، العدد الأول: ٣٣٩-٤٤٢ .
- عفيفي ، هلال عبدالفتاح ، ٢٠١٤ ، التأثيرات المباشرة الوسيطة بين حوكمة الشركات، جودة الأرباح وسياسة التوزيعات النقدية — دراسة اختبارية على الشركات المصرية، *مجلة البحوث التجارية* ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، العدد الثاني: ٢٦٥ - ٣٤٠ .
- عفيفي ، هلال عبدالفتاح ، ٢٠١١ ، العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح : دراسة اختبارية في البيئة المصرية ، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل* ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الثاني: ١٥٩ - ٢٤٣ .
- قراقيش، سائد ، ٢٠٠٩ ، تأثير خصائص لجان التدقيق على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان، *أطروحة دكتوراه غير منشورة*، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- محمد ، كريمة حسن محمد ، ٢٠٢٠ ، تقييم مدى فاعلية مستوى الإفصاح في تقارير الاستدامة على جودة الأرباح المحاسبية في البنوك المصرية : دراسة تطبيقية ، *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية* ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، العدد الأول: ٧٤ - ١١٧ .

- محمد، عبد الرحمن عبد الفتاح، ٢٠١١، نموذج مقترح لقياس أثر آليات الحوكمة على جودة الأرباح المحاسبية بالقوائم المالية لشركات المساهمة المصرية : دراسة ميدانية ، *مجلة كلية التجارة للبحوث العملية ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط* .العدد الثاني: ٩٤-١٤٩ .
- نور ، عبد الناصر ابراهيم وحنان العواودة ، ٢٠١٧ ، إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية :دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة ، *المجلة الأردنية في إدارة الاعمال ، العدد الثاني: ١٦١-١٧٩* .
- وزارة الاستثمار ، مركز المديرين المصريين ، ٢٠١١ ، *دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية* ، الاصدار الثاني متاح على :
http://www.ecgi.org/codes/documents/code_cg_egypt_13feb2011_ar.pdf

٢/١٠ المراجع الأجنبية :

- Abbott,L.J.,S.Parker,&G . F.Peters., 2002 , Audit Committee Characteristics and Financial Misstatement: A Study of The Efficacy of Certain Blue Ribbon Committee Recommendations , *www . ssrn . com* .
- Abbott, L . J . , S. Parker & G . F. Peters., 2004 , " Audit Characteristics and Restatements , *Auditing : A Journal of Practice and Theory* , 23:69-87.
- Abdelghany, K., 2005, Measuring the Quality of Earnings, *Managerial Auditing Journal*, 20(9): 1001-1015.
- AFAANZ Newsletter,The Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand Newsletter., 2005, Earnings quality and its Relationship with Aspects of Corporate Governance: an Investor Perspective, www.afaanz.org/newsletter.
- Ajward, A. R. 2011, Accounting Expertise of Outside Directors and Earnings Quality within the Context of the Committee System : An Empirical Analysis. *The Bulletin of the Graduate School of Commerce*, 73: 205–230.
- Alexandre, H. and M. Paquerot. 2000. Efficacité Des Structures De Control Et Enracinement Des Dirigeants. *Finance-Contrôle-Stratégie* , 3(2): 5-29.

- Al-Fayoumi,N.,B.Abuzayed.,&D.Alexander.,2010,Ownership Structure and Earnings Management in Emerging Markets : The Case of Jordan, *International Research Journal of Finance and Economics* , 38: 28-47.
- Ali,S.M.,N.M.Sallah,&A.S.Hassan,2008,Ownership Structure and Earnings Management in Malaysian Listed Companies : The Size Effect , *Asian Journal of Business and Accounting* , 1(2):89-116 .
- Ali, S. A. M., & A. M. Desoky., 2015, The Impact Of Corporate Governance Mechanisms On Earnings Quality : Evidence From Egypt,*Journal of Accounting Research* , Faculty of Commerce, Tanta University, 1: 69-108.
- Anderson, E. W., C. Fornell ., & D. R. Lehmann., 1994, Customer Satisfaction, Market Share, and Profitability: Findings from Sweden. *Journal of Marketing*, 58(3): 53-66.
- Anderson, J. C., & Gerbing, D. W.,1988, Structural Equation Modeling in Practice: A Review and Recommended Two-Step Approach. *Psychological Bulletin*, 103(3): 411-450
- Anderson, J. C., & J. A. Narus, 1990, A Model of Distributor Firm and Manufacturer Firm Working Partnerships , *Journal of Marketing* , 54(1): 42-58.
- Bakker, A., J. Cai., L.English., G. Kaiser.,V.Mesa ., & W. Van Dooren, 2019, Beyond Small, Medium, or Large: Points of Consideration When Interpreting Effect Sizes, *Educational Studies in Mathematics* , 102(1):1-8.
- Banko, J., M.B. Frye.,W.Wang&A.MWhyte. 2013, Earnings Management and Annual General Meetings: The Role of Managerial Entrenchment. *The Financial Review* , 48 (2): 259-282.

- Baulkaran, V. 2014, Management Entrenchment and The Valuation Discount of Dual Classfirms, *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 54(1): 70-81.
- Beasley, M., 1996, An Empirical Analysis of the Relation between the Board of Director Composition and Financial Statement Fraud. *Accounting Review*, 71(4): 443-465.
- Bebchuk, L. and L. Stole. 1993, Do Short-Term Managerial Objectives Lead to Under-Or overinvestment in Long-Term Projects?, *Journal of Finance*, 48(2): 719-729.
- Bebchuk, L., A. Cohen, and A. Ferrell. 2009, What Matters in Corporate Governance?, *The Review of Financial Studies* , 22 (2): 783-827.
- Berger, P. G., E. Ofek, and D. L. Yermack, 1997, Managerial Entrenchment and Capital Structure Decisions, *The Journal of Finance* , 52 (4): 1411-1438.
- Boone, A. L., C.Field., J.M.Karpoff., and C.G.Raheja., 2007. The Determinants of Board Size and Composition: An Empirical Analysis. *Journal of Financial Economics* , 85 (1): 66-101.
- Bos, S., A. Pendleton, and S. Toms, 2009, Earnings Management in the UK: The Non-Linear Relationship between Managerial Ownership and Discretionary Accruals, Available at: www.osun.org.
- Bos, S., A. Pendleton, and S. Toms, 2013, Earnings Management in the UK: Managerial Share Ownership, Minority Shareholder Protection and Discretionary Accruals, SSRN Working Papers, Available at: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1747919>
- Chan K., Chan L., Jegadeesh N., & Lakonishok J. (2006). Earnings Quality and Stock Returns. *Journal of Business*, 79 (3): 1041-1082.
- Charreaux, G., and P. Desbrières, 1998, Gouvernance des Entreprises: Valeur Partenariale contre Valeur Actionnariale, *Finance Contrôle Stratégie* 1 (2): 57-88.

- Chen ,K.Y., R.J.Elder., & Y.M.Hsieh, 2007, Corporate Governance and Earnings Management : The Implications of Corporate Governance Best-Practice Principles for Taiwanese Listed Companies , Available at : www.ssrn.com.
- Chtourou ,S.M.,J.Bedard&L.Courteau,2001, Corporate Governance and Earnings Management , Available at : www.ssrn.com
- Coe, R. 2002, It's the Effect Size, Stupid: What Effect Size is and why it is Important, *Paper presented at the Annual Conference of the British Educational Research Association*, University of Exeter, England, 12-14 September 2002.
- Cohen, J. 1988, *Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences*, 2nd ed. Hillsdale, NJ: Erlbaum.
- Cohen, J. (1992). A power primer, *Psychological bulletin*, 112(1): 155-165.
- Cook, M. L., and M. J. Burrell, 2013, The Impact of CEO Tenure on Cooperative Governance, *Managerial and Decision Economics* ,34 (5): 218-229.
- Core, E. J., R. W. Holthausen, and D. F. Larcker., 1999, Corporate Governance, Chief Executive Officer Compensation, and Firm Performance. *Journal of Financial Economics* ,51 (3): 371-406.
- Daily, C. M., and C. Schwenk, 1996, Chief Executive Officers, Top Management Teams, and Boards of Directors: Congruent or Countervailing Forces?, *Journal of Management* ,22 (2): 185-208.
- Dalton , DR., C.M. Daily., J.L .Johnson ., A.E. Ellstrand, 1999, Number of Directors and Financial performance , A Meta- Analysis, *Academy of Management Journal* , 42(6): 674-686 .
- Dechow P.M., R.G, Sloan, & A.P. Sweeney (1995). Detecting Earnings Management. *The Accounting Review*, 70 (2): 193-225.

- Dechow, P. & I.Dichev., 2002, The Quality of Accruals and Earnings: the Role of Accrual Estimation Errors. *Accounting Review*, 77(September): 35-59.
- Dechow, P. M., & I. D. Dichev., 2002, The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors, *The Accounting Review*, 77(Suppl.): 35–59.
- Dechow, P., & C. Schrand., 2004, *Earnings Quality*, The Research Foundation of CFA Institute.
- Dechow, P., W. Ge., & C. Schrand., 2010, Understanding Earnings Quality: A Review of the Proxies, Their Determinants and Their Consequences. *Journal of Accounting and Economics*, 50(3): 344–401.
- Demerjian, P., L. Baruch and S. M. Vay., 2013, Management Ability and Earnings Quality, *The Accounting Review*, 88(2): 463-498.
- Demsetz, H. 1983. The Structure of Ownership and The Theory of the Firm. *Journal of Law and Economics*, 26 (2): 375-393.
- Denis, D. J., D. K. Denis, and A. Sarin, 1997. Ownership Structure and Top Executive Turnover. *Journal of Financial Economics*, 45 (2): 193-221
- Di Meo, F. 2011. *Three Essays on Corporate Governance and Earnings Management*. PhD Thesis, Universidad Carlos III De Madrid.
- Di Meo, F., J. M. G. Lara and G. A. Surroca, 2017, Managerial Entrenchment and Earnings Management, *Journal of Accounting and Public Policy*, [http:// www.elsevier.com/locate/jaccpubpol](http://www.elsevier.com/locate/jaccpubpol)
- Dorata, N. and S. Petra., 2008, CEO Duality and Compensation in the Market for Corporate Control. *Managerial Finance*, 34 (5): 342-353.
- Doucouliagos, H. C., 2011, How large is large? Preliminary and relative guidelines for interpreting partial correlations in economics, *Economics Series Working Paper 05*, Deakin University.

- Ebaid, I. E. S. 2013, Corporate Governance and Investors' Perceptions of Earnings Quality: Egyptian Perspective. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Society*, 13(3), 261–273.
- Fagbemi , T.O.,O.F. Osemene and O. Agbaje,2020, Management Entrenchment, Firm Characteristics and Earnings Management of Conglomerate Companies in Nigeria, *Jurnal Administrasi Bisnis*,9(1):1-14.
- Faleye, O. 2007. Classified Boards, Firm Value and Managerial Entrenchment. *Journal of Financial Economics* ,83 (2): 501-529.
- Fama, E. F. and M. C. Jensen., 1983a, Agency problems and Residual Claims *Journal of Law and Economics* ,26 (2): 327-349.
- Fama, E. F. and M. C. Jensen., 1983b, Separation of ownership and control. *Journal of Law and Economics* ,26 (2): 301-325.
- Fama, E. F., 1980, Agency Problems and the Theory of the Firm, *The Journal of Political Economy* ,88 (2): 288-307.
- Farinha, J. & A.Moreira., 2007, Dividends and Earnings Quality: The Missing Link?,*Working Paper*, University of Porto.
- Francis, J., R. LaFond, & K. Schipper., 2004, The Market Pricing of Earnings Quality. www.ssrn.com.
- García-Sánchez,I.,J. Martínez-Ferrero.,N. Hussain and S.A. Khan,2020, Managerial Entrenchment, Corporate Social Responsibility, and Earnings Management, Corporate Social Responsibility and Environmental Management, 27:1818–1833.
- Gujarati, D. N., 2003, *Basic Econometrics*, 4th Edition, New York: McGraw Hill.
- Hagerman,R.L.,&M.E.Zmijewski,1979,Some Economic Determinants of Accounting Policy Choice, *Journal of Accounting and Economics* ,1(2):141-161.

- Hair, J. F., R. E. Anderson., R.Tatham., & W. C. Black., 1984, **Multivar Data Analysis with Readings**. Indianapolis, IN: Macmillan Pub..
- Hair, J., R.Anderson., R.Tatham., & W.Black., 1990, **Multivariate Data Analysis** ,4th edition Prentice Hall.
- Harjoto,M& H.Jo,2011,Corporate Governance and CSR Nexus , **Journal of Business Ethics** ,100(1): 45-67
- Hattie, J., 2009, **Visible Learning**. London: Routledge.
- Hermalin B. E. and M. S. Weisbach. 2009, **Information Disclosure and Corporate Governance**. Working paper, University of California, USA.
- Hermanns ,M. S ., 2006 , **Financial information and Earnings Quality : a Literature Review** , Working Paper Facultes Universitaires Notre-Dame De La Paix .
- Heydar,M.S et al ,2012,Investigation the Relationship Between Earnings Management and Weighted Average Cost of Capital (wacc) ,**Business and Management Review** , 1(12): 28-38
- Hill, C. W., and P. Phan, 1991, CEO Tenure as a Determinant of CEO Pay, **Academy of Management Journal** ,34 (3): 701-717.
- Hu, A. and P. Kumar. 2004. Managerial Entrenchment and Payout Policy. **Journal of Financial and Quantitative Analysis** ,39 (4): 759-790.
- Hutchinson,M.,&S.Leung,2008, An Investigation of Factors Influencing The Association Between Top Management Ownership and Earnings Management , Available at: www.osun.org.
- Ianniello, G. 2015, The Effects of Board and Auditor Independence on Earnings Quality: Evidence from Italy, **Journal of Management & Governance**, 19(1), 229–253.
- Jenkins, D., G. Kane., & U. Velury., 2006, Earnings Quality Decline and the Effect of Industry Specialist Auditors: An Analysis of the Late 1990s. **Journal of Accounting and Public Policy**, 25(1): 71-90.

- Jensen , M.C., 1993 , The Modern industrial Revolution , Exit and the Failure of the Internal Control System, *Journal of finance* ,48 (3):831-880.
- Jensen, M. 1993, Presidential Address: The Modern Industrial Revolution, Exit and the Failure of Internal Control Systems, *Journal of Finance* ,48 (3): 831-880.
- Jensen, M. C. and R. S. Ruback. 1983, The Market for Corporate Control: The Scientific Evidence. *Journal of Financial Economics* ,11 (4): 5-50.
- Jensen, M. C. and W. Meckling. 1976, Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. *Journal of Financial Economics* ,3 (4): 305-360.
- Jensen, M. C., 1993, The Modern Industrial Revolution, Exit, and the Failure of Internal Control Systems, *The Journal of Finance* ,48 (3): 831-880.
- Jones, J. J., 1991, Earnings Management During Import Relief Investigations. *Journal of Accounting Research* , 29(2), 193–228.
- Jones, S., S. Carley., & M.Harrison., 2003, An Introduction to Power and Sample Size Estimation. *Emergency Medicine Journal: EMJ* , 20(5), 453-458.
- Kang, S. H., P. Kumar, and H. Lee. 2006. Agency and Corporate Investment: The Role of Executive Compensation and Corporate Governance. *The Journal of Business* ,79 (3): 1127-1147.
- Kang,S.H.,G.Lobo and M. Wolfe,2017, Accounting Conservatism and Firm Growth financed by External Debt : The Role OF Debt Maturity, *Journal of Accounting , Auditing & Finance*,32(2):182-208.
- Kothari,S.P., A.J.Leone& C.E.Wasley, 2005, Performance Matched Discretionary Accrual Measures, *Journal of Accounting and Economics* ,39(1):163-197.

- Kumar, P. and R. Rabinovitch. 2013. CEO Entrenchment and Corporate Hedging: Evidence from the Oil and Gas Industry, *Journal of Financial and Quantitative Analysis* ,48: 887-917.
- Lafond,R and S.Roychowdhury ,2008,Managerial Ownership and Accounting Conservatism, *Journal of Accounting Research* ,.46(1):101-135.
- Lai, L., 2009, Managing Earnings to Meet Critical Thresholds and the Role of Corporate Governance: A Case Study of China, *The Canadian Academic Accounting Association Annual Conference*, Montreal, Quebec, Canada, 4-7 June.
- Lakens, D., 2014, Observed Power, and what to do if your Editor Asks for Post-Hoc Power Analyses. *The 20% Statistician*.
- Lee, K., B.Lev., & G.Yeo., 2007, Organizational Structure and Earnings Management. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*,21(2) 293-331.
- Lee, K. W., 2015, Earnings Quality and Board Structure: Evidence from South East Asia. In C. F. Lee & J. C. Lee (Eds.), *Handbook of Financial Econometrics and Statistics* (pp. 1169–1193). New York, NY: Springer New York.
- Lee, S. S., S. R. Matsunaga, and C. W. Park. 2012. Management Forecast Accuracy and CEO Turnover. *The Accounting Review* ,87 (6): 2095-2122.
- Lenth, R. V. 2007, Post Hoc Power: Tables and Commentary. *Iowa City: Department of Statistics and Actuarial Science, University of Iowa*, 1-13.
- Lin,F.,& T.Chang ,2008, Does Ownership Concentration Affect Firm Value in Taiwan ? Apanel Threshold Regression Analysis , *The Empirical Economics Letters* ,7(7),673-680

- Lo, K ., 2007 , Earnings Management and Earnings Quality Souder School of Business , the University of British Columbia Working paper Series,www.ssrn.com.
- Lobo,G.I.,W .Zhang .,&J.Zhou,2006, The Impact of Corporate Governance on Discretionary Accrual Changes Around the Sarbanes-Oxley Act, Available at: www.ssrn.com.
- Machuga, S., & K. Teitel, 2009, Board of Director Characteristics and Earnings Quality Surrounding Implementation of a Corporate Governance Code in Mexico. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 18(1), 1–13.
- Mahdi , S., M.Mahmoudabai and M.S.Adibian ,2018,The Relation Ship between Managerial Entrenchment , Earnings Management and Firm Innovation , *International Journal of Productivity and Performance Management* ,67(4):2089-2107.
- Mallette, P. and K. L. Fowler., 1992, Effects of board composition and stock Ownership on the Adoption of “Poison Pills”. *Academy of Management Journal* ,35 (5): 1010-1035.
- Mashayekhi, B., & M. S. Bazaz, 2010, The Effects of Corporate Governance on Earnings Quality: Evidence from Iran. *Asian Journal of Business and Accounting*, 3(2), 71–100.
- McCrum-Gardner, E., 2010, Sample Size and Power Calculations Made Simple, *International Journal of Therapy and Rehabilitation*, 17(1): 10-14.
- McLeod, S. A., 2019, What Does Effect Size Tell you? Simply Psychology: <https://www.simplypsychology.org/effect-size.html>.
- McWilliams, V. B. and N. Sen. 1997. Board Monitoring and Antitakeover Amendments, *Journal of Financial and Quantitative Analysis* ,32 (4): 491-505.

- Meek,K,J.,P.R.Roy and J.C.Skousen ,2007, Evidenc on Fctors Affecting the Relationship Between CEO Compensation and Earnings Management , *Review of Accounting and Finance* , 6(3):304-323.
 - Morck, R., A. Schleifer, and R. W. Vishny. 1988, Management Ownership and Market Valuation: An Empirical Analysis. *Journal of Financial Economics* ,20 (1): 293-315.
 - Niu, F. F., 2006, Corporate Governance and the Quality of Accounting Earnings: a Canadian Perspective. *International Journal of Managerial Finance* , 2(4), 302–327.
 - Ohlson, J., & J. Feltham., 1995, Valuation and Clean Surplus Accounting for Operating and Financial Activities, *Contemporary Accounting Research* , 11(2): 689–731.
 - Omid,A.M,2012,Type of Earnings Management and the Effects Debt Contracts,Future Earnings Growth Forecast and Sales Growth : Evidence from Iran , *School of Doctoral Studies (European Union) Journal* :7-16
 - Paquerot, M. 1996. Stratégies d' enracement des dirigeants, performance de la firme et structure de contrôle. In Charreaux, G. (ed.) *Le Gouvernement des Entreprises: Corporate Governance, Théories et Faits*. Paris: Ed. Economica, Recherche en Gestion.
 - Penman, S. H., 2003 , The Quality of Financial Statements : Perspectives From the Recent Stock Market Bubble, *Accounting Horizons* , 17:77-96.
 - Pigé, B., 1998, Enracinement des Dirigeants et Richesse des Actionnaires, *Finance Contrôle Stratégie* ,1 (3): 131-158.
 - Piot,C.,and R.Janin,2005,Audit Quality and Earnings Management in France , Available at: www.ssrn.com.
 - Richardson, S.A., R.G.Sloan , M . T. Soliman, & I. Tuna., 2014, Accrual Reliability , Earnings Persistence and Stock Prices , *Journal of Accounting and Economics* , 39(3):437-485.
-

- Rodrigues, J. M., and N. J. António, 2011, Managers' Entrenchment, Power and Corporate Governance, *Euro Asia Journal of Management* ,21 (40): 39-50.
- Rudra ,T and D. Bhattacharjee., 2012, Does IFRs Influence Earnings Management? Evidence from India , *Journal of Management Research* , 4(1):1-13
- Ryan, H. E., L. Wang, and R. A. Wiggins., 2007, *Learning, CEO Power and Board-of Director Monitoring: Evidence from CEO Tenure*, Working Paper, Georgia State University, Atlanta, GA, USA.
- Ryan, H. E., L. Wang, and R. A. Wiggins. 2008. *CEO Tenure and Board-of-Director Monitoring*. Working Paper, Georgia State University, Atlanta, GA, USA.
- Sarker , J , S .Sarker ., and K. Sen ., 2006, *Board of Directors and Opportunistic Earnings management Evidence from India* , working paper Indira Gandhi Institute of Development Research.
- Schipper, K & L. Vincent., 2003, Earnings Quality, *Accounting Horizons*,17(s-1):97-110.
- Shleifer, A, and R. Vishny, 1989, Management Entrenchment: The Case of Manager-Specific Investments, *Journal of Financial Economics* ,25 (1): 123-139.
- Shuto, A., and T. Takada, 2010, Managerial Ownership and Accounting Conservatism in Japan: A Test of Management Entrenchment Effect", *Journal of Business Finance and Accounting* ,37 (7-8): 815-840.
- Sloan, R., 1996, Do Stock Prices Fully reflect Information in Accruals and Cash Flows About Future Earnings? *The Accounting Review*, 71 (3): 289–315.
- Soliman ,M.M and A.A. Ragap,2013,Board of Directors Attributes and Earning Management , Evidence from Egypt ,6th International Business and Social Sciences , *Research Conference Dubai* , Uae Isbn: 978-1-922069-18-4.

- Stulz, R. 1988. Managerial control of voting rights: Financing policies and the market for corporate control, *Journal of Financial Economics* ,20 (1/2): 25-54.
- Turturean, C. 2015, Who's Afraid of The Effect Size?, *Procedia Economics and Finance* , 20: 665-669.
- Valiyan ,H.,M.R. Abdoli.,A.O. Hashemi and R.T.Zadeh.2019, Managerial Entrenchment and Earnings Management, *Empirical Research In Accounting* , Autumn:236-275.
- Wang, B., 2007, Did Independent Director Supervise: A Study from the Angle of Earnings Quality of Listed Chinese Companies. *Finance Research* , (1): 109-121.
- Warfield,T.D.,J.J.Wild &K.L.Wild,1995,Managerial Ownership, Accounting Choices and in Formativeness of Earnings , *Journal of Accounting and Economics*,20(1):61-91.
- Watts,R.L.,&J.L.Zimmerman,1978,Towards a Positive Theory of the Determination of Accounting Standards ,*The Accounting Review* ,(1):112-134.
- Watts,R.L.,&J.L.Zimmerman,1990, Positive Accounting Theory: A Ten Year Perspective , *The Accounting Review*,65(1):131-156.
- Watts. R.L, 2003, Conservatism in Accounting Part I: Explanations and Implications, *Accounting Horizons* , 17(3): 207-221, Available at, <https://ssrn.com/abstract=414522>.
- Weisbach, M. S., 1988, Outside Directors and CEO Turnover, *Journal of Financial Economics* ,20: 431-460.
- Wilcox, J. C. 2002. Two Cheers for Staggered Boards. *Corporate Governance Advisor* ,10 (6): 1-5.
- Williamson , O.E,1984, Corporate Governance, *The Yale Law Journal* 93:1197-1230.

- Williamson, O. E. 1985. *The Economic Institutions of Capitalism: Firms, Markets, Relational Contracting*. The Free Press, New York.
- Xie,B., W.N.Davidson & P.J.Dadalt, 2003, Earnings Management and Corporate Governance : The Role of the Board and the Audit Committee , *Journal of Corporate Finance* ,9(3):295-316.
- Zhang, L., & A. Ortmann., 2013, Exploring the Meaning of Significance in Experimental Economics. *UNSW Australian School of Business Research Paper*, (2013-32):1-18.
- Zhao, Y. and K. H. Chen. 2008. Staggered Boards and Earnings Management. *The Accounting Review*, 83 (5): 1347-1381.
- Zheng, Y. 2010. The Effect of CEO Tenure on CEO Compensation. *Managerial Finance* ,36 (10): 832-859.